المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأُسري وعلاقتها بالحد من ظاهرة الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري

د. غادة موسى صقر*

ملخص الدراسة:

سعت الدراسة إلى: رصد قضايا العنف الأسري التي تناولتها الصُحف الإلكترونية المصرية. وتحديد مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها الصُحف الإلكترونية المصرية في تناول موضوعات العنف الأُسري. والوقوف على اتجاهات الصُحف الإلكترونية المصرية عند معالجتها لقضايا العنف الأسري والحد من الجرائم الإلكترونية المُرتبطة بها. والتعرف على مدى نجاح الصحافة الإلكترونية المصرية في معالجتها للعنف الأُسري للحد من الجرائم الإلكترونية.

وترتكز هذه الدراسة على منهج المسح الإعلامي، واعتمدت على عينة الدراسة العمدية تتمثل في صحيفتي الأهرام واليوم السابع؛ ويرجع ذلك لاهتمام هذه المواقع الإلكترونية بقضايا العنف الأُسري والجرائم الإلكترونية فى المجتمع المصري. وعينة عشوائية من جمهور محافظة دمياط بلغ قوامها (450) مفردةً من المجتمع المصري.

نتائج الدراسة:

يوجد اهتمام من قبل الصحفيين للمواقع الإلكترونية عينه الدراسة بتناول قضايا العنف الأسري، وذلك من خلال إجراءات الدولة للحد من العنف الأسرى من خلال سن القوانين والتشريعات التي تُحِد من العنف الأسرى والجرائم الإلكترونية المتعلقة بها، ثم تناولت الصحف اهتمام السياسيين والمفكرين بوضع سياسات للحد من الظواهر المتعلقة العنف الأسرى والجرائم الإلكترونية فى المجتمع المصرى. وثبت إحصائيا وجود علاقة ارتباطية بين اتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في المواقع الإلكترونية عينة الدراسة مع مدى تناول المواقع الإلكترونية الإخبارية المصرية لقضايا العنف الأسري في المجتمع المصري، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة بين مدى تناول المواقع الإلكترونية الإخبارية لقضايا العنف الأسري في المجتمع المصري ونجاح المعالجة الصحفية في المواقع الإلكترونية الإخبارية لقضايا العنف الأسري في الحد من الجرائم الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: المعالجة الصحفية- العنف الأسري- الجرائم الإلكترونية – المجتمع المصري.

* الأستاذ المساعد بكلية التربية النوعية – جامعة دمياط

Journalistic treatment of domestic violence issues and their relationship to reducing the phenomenon of cybercrime in Egyptian society

Abstract:

The study sought to: monitor the issues of domestic violence covered by Egyptian electronic newspapers. Identify the sources of information relied upon by Egyptian electronic newspapers in dealing with domestic violence topics. Select the sources of information relied upon by Egyptian electronic newspapers in dealing with domestic violence topics. Stand the trends of Egyptian electronic newspapers when dealing with domestic violence cases and reducing related cybercrimes. And to identify the success of the Egyptian electronic press in its treatment of domestic violence to reduce cybercrime.

This study is based on the media survey methodology, and relied on the sample of the intentional study represented in Al-Ahram and Al-Youm Al-Sabea newspapers, due to the interest of these websites in the issues of domestic violence and electronic crimes in Egyptian society. And a random sample of the audience of Damietta Governorate amounted to (450) individuals from the Egyptian society.

Results of the study: There is an interest from journalists on the same websites in the study to address issues of domestic violence, through state measures to reduce domestic violence by enacting laws and legislation that limit domestic violence and related cybercrimes. Then the newspapers addressed the interest of politicians and thinkers in developing policies to reduce Phenomena related to domestic violence and cybercrime in Egyptian society. The results showed that there is a positive, direct relationship between the extent to which news websites address issues of domestic violence in Egyptian society and the success of the journalistic treatment on news websites of domestic violence issues in reducing cybercrimes.

Keywords: journalistic treatment - domestic violence - cybercrime - Egyptian society.

مقدمة:

تشهد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تطورًا مذهلاً غير مسبوق في معالجة الكم الهائل من البيانات التي يتم تداولها عبر الشبكات بالهيئات والمؤسسات الحكومية والغير الحكومية؛ وتتمتع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات باعتبارها الداعم الرئيسي لتطوير البرمجيات الحديثة خاصة المتعلقة بالأمن المعلوماتي، كما أنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي يتم ابتكارها وتحديثها بصورة مستمرة، مثل: صناعة أجهزة الموبايل الذكية، واللاب توب، والأجهزة اللوحية الذكية التي تمثل أبرز أذرع أدوات الإعلام الرقمي، فضلًا عن كون الإعلام الرقمي يلعب دورًا محوريًا في المحافظة على مستوى الأمن المعلوماتي من خلال التوعية المستمرة والارتقاء بالمستوى الثقافي لدى الأفراد نحو التنمية المستدامة (البحيري، 2023: 51).

بالإضافة إلى زيادة الإيمان بالدور المهم الذي يحققه الإعلام الإلكتروني في تشكيل وعي وثقافة المجتمع، فقد تم وصف التطورات الحديثة التي تشهدها الوسائل المختلفة للإعلام بأنها: تعتبر طفرة كبرى ونقلة تقنية نوعية على مستوى الاتصال والإعلام وصناعة الأخبار؛ ويرجع ذلك للتقنيات الإعلامية المتطورة التي تم توفيرها من خلال مشاركة الأفراد في القضايا المهمة لهم عبر نشرها والتفاعل معها ومناقشة الآخرين فيها (العميري، 2024: 13).

مشكلة الدراسة:

انطلاقا من أوضاعنا الاجتماعية الراهنة التي تسعى نحو رؤية تهدف لبناء مجتمع متماسك، علينا أن نسعي للتعرف على المشكلات التي تؤثر على المجتمع المصري؛ حيث ظهر خلال السنوات القليلة الماضية انتشار للجرائم الإلكترونية المرتبطة بالعنف الأسري، والتي تمثل خطورة على أمن المجتمع المصري، وفى مصر يتعرض الكثير من الأسر للانواع مختلفة من العنف ووفقًا للتقارير الواردة فى الدراسة الحالية، ويمثل العنف الجسدي أخطرأنواع العنف، بينما زادت الجرائم الإلكترونيية المتمثلة في: (الابتزاز، والتهديد)، وهما أكثر الأنواع انتشارًا، مما يهدد المجتمع المصري، وتعد وسائل الإعلام بمختلف أنواعها هي المرأة التي تعكس المجتمع بأحداثه وظواهرة، وبالتالي يمكنها إحداث التغير الذي يمثل تحولًا كبيرًا في المجتمع، ومن ثم تمّ تناول قضاياها في وسائل الإعلام ومن بينها مواقع الصحف الإلكترونية المصرية؛ لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في معرفة **كيفية المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأُسري وعلاقتها بالحد من ظاهرة الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري.**

تساؤلات الدراسة:

من خلال قيام الباحثة بالمسح للدراسات السابقة واستعراض نتائجها تبين عدم وجود دراسة واحدة تناولت العنف الأسري والجرائم الإلكترونية المرتبطة به فى المجتمع المصري، رغم

أهمية الموضوع وخطورة المشكلة على جميع المستويات، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى نجاح الصحافة الإلكترونية المصرية في معالجتها للعنف الأُسري للحد من الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري؟

وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية يمكن تحديدها فيما يلي:

- ما أنواع الأطر الإعلامية التي علاجتها الصحف المصرية عينة الدراسة في معالجتها للعنف الأُسري والحماية من الجرائم الإلكترونية؟
- ما مدى متابعة المبحوثين للمواد الصحفية الخاصة بالعنف الأُسري والجرائم الإلكترونية؟
- ما السمات الإيجابية والسلبية التي قدمتها الصحف المصرية عينة الدراسة في معالجتها للعنف الأُسري والحماية من الجرائم الإلكترونية؟
- ما مدى معالجة المواقع الإلكترونية الاخبارية المصرية لقضايا العنف الأُسري واتجاهات الجمهور نحوها.
- ما آليات التأطير التي وظفتها الصحف عينة الدراسة في معالجتها للعنف الأُسري والحماية من الجرائم الإلكترونية؟
- ما هي أنواع قضايا العنف الأُسري والجرائم الإلكترونية التي تتابعها عينة الدراسة على هذه المواقع؟
- ما مدي الإستعانة بالاستمالات الاقناعية عند المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري والجرائم الالكترونية المتعلقة بها؟
- إلى أى مدى تم تحقيق التوازن فى المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري والجرائم الالكترونية المتعلقة بها؟

أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من موضوعها حول العنف الأُسري في المجتمع المصرى.
- تنبع أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بالجرائم الإلكترونية في ظل التطور التكنولوجي، وتفعيل دور الصُحف في معالجة مشكلات العنف الأسري الذي يعد أحد الجرائم الإلكترونية المؤثرة في المجتمع.

- تبرز أهمية الدراسة في سعيها للحفاظ على الأسرة باعتبارها الكيان الأساسي فى المجتمع، كما أن مشكلات الأسرة تؤثر بالسلب على المجتمع وتسهم فى تدميره؛ حيث إن الأسرة المترابطة القوية تعد إحدى عوامل النجاح فى تطوير المجتمع.
- تكتسب الدراسة أهمية من خلال تناولها لنمط مستحدث من الجرائم الإلكترونية التي ترتبط بالعنف الأُسري في المجتمع المصرى، وتُعد انعكاسًا لخلل المنظومة الأُسرية وتدهور القيم المجتمعية، وتعكس تأثير التكنولوجيا السلبي، مما يتطلب البحث والوقوف على أسبابها للحد منها.
- تمثل الدراسة إثراءً للمعرفة العلمية، وإضافة جديدة للتراث العلمي الخاص بالمعالجة الصحفية لقضايا العنف الأُسري والجرائم الإلكترونية في المجتمع المصرى، وبإجرائها قد تثرى المكتبات الإعلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- رصد قضايا العنف الأسري التي تناولتها الصُحف الإلكترونية المصرية.
- تحديد مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها الصُحف الإلكترونية المصرية في تناول موضوعات العنف الأُسري.
- الوقوف على اتجاهات الصُحف الإلكترونية المصرية عند معالجتها لقضايا العنف الأسري والحد من الجرائم الإلكترونية المُرتبطة بها.
- الوقوف على آراء جمهور محافظة دمياط المُستخدِم للمواقع الإلكترونية المصرية إزاء قضايا العنف الأُسري، وقياس شدة اتجاههم نحو هذه الظاهرة.
- التعرف على مدى نجاح الصحافة الإلكترونية المصرية في معالجتها للعنف الأُسري للحد من الجرائم الإلكترونية.

الدراسات السابقة:

أطلعت الباحثة على عدد من الدراسات العربية والأجنبية بعضها كان ذا صلة مباشرة وبعضها مرتبط بصلة غير مباشرة، وسعت الباحثة من خلال مراجعة الدراسات التي تناولت العنف الأسري في الفترة من 2021م إلى 2013 م، والدراسات التي تناولت الجرائم الإلكترونية في الفترة من 2023م إلى 2018 م، إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية من خلال التركيز على أنواع العنف الأسري المُستخدم في الجرائم الإلكترونية، وأهم القضايا والأطر النظرية والمنهجية داخل كل دراسة، وذلك وفقًا للمحاور التالية:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت العنف الأُسري:

1. دراسة (Laurence Cobbaert:2021): العنف المنزلي في وسائل الإعلام الإخبارية

تعمل هذه الدراسة على تحليل التغطية الإعلامية للعنف الأُسري على الرغم من حدوث تغييرات في التغطية الإخبارية للعنف الأُسري خلال العقدين الماضيين، وتعكس تغير الوعي المجتمعي وفهمه لهذه القضية، إلا أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين، فالتغطية الإعلامية لقضايا العنف المنزلي لها تأثير قوي على الاستجابات القانونية والسياسات العامة في الواقع، كما أن عامة الناس يعتمدون في الغالب على التقارير الصحفية ويجمعون الكثير من معلوماتهم حول العنف المنزلي من التغطية الإخبارية، وأصبحت هناك طبقة إضافية من التصفية التي تحجب واقع ونطاق عنف الشريك الحميم؛ حيث إن تبديد الأساطير ودعم المعلومات حول الطبيعة الحقيقية لهذه القضية الاجتماعية واسعة النطاق ومداها أمر بالغ الأهمية.

2. دراسة (Blessing , IROH, 2021): التغطية الصحفية للعنف الأُسري ضد المرأة في ولاية إيبوني بنيجيريا من مارس 2020م إلى يناير 2021م

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول المنظور النظري للمسئولية الاجتماعية، فقد بحثت هذه الدراسة في كيفية قيام صحيفتين يوميتين وطنيتين نيجيريتين بتغطية العنف المنزلي ضد المرأة في ولاية إيبوني في الفترة من مارس 2020م إلى يناير 2021م، والتي كانت ذروة إغلاق كوفيد-19، واعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى، واستخدمت أوراق الترميز لتوليد البيانات للتحليل، وكان مجتمع الدراسة عبارة عن جميع إصدارات صحيفتي Daily Sun وThis Day في الفترة من مارس 2020م إلى يناير 2021م، وهي فترة الإغلاق الأول لـCOVID-19 في ولاية إيبوني، وتم استخدام ثلاث تقنيات لأخذ العينات: أخذ العينات العشوائية البسيطة أعطى العينات المطلوبة فرصة متساوية للاختيار، وتتضمن التقنية الهادفة اختيار العينات التي تحتوي على السمات المطلوبة فقط، كما كان اختيار نسخ الطبعات منهجيًا، وتم نشر ما مجموعه 600 طبعة من الصحيفتين خلال فترة العشرة أشهر البالغة 40 أسبوعًا، وتم اختيار 3 طبعات من كل صحيفة بشكلٍ منهجي أسبوعيًا في إطار العينة بفاصل يومين، وبعد تحديد نقطة البداية (العنصر التاسع) والتي كانت يوم الخميس 26 مارس 2020م، وتم تحديد أربع فئات للمحتوى وتطبيقها، وهم: (الأخبار، المقالات، الرأي المقالات، والتعليقات التحريرية)، بينما كانت وحدات التحليل هي: (البروز، والتكرار، وعمق التغطية أو حجمها، والميل أو الاتجاه)، وتوصي الدراسة بمزيد من اهتمام وسائل الإعلام بقضايا النوع الاجتماعي والعنف بين الجنسين على وجه الخصوص من خلال تفسيرات أكبر لهذا الخطر، وتوصي كذلك بإمكانية دمج التقارير المتعلقة بالنوع الاجتماعي

في مناهج الصحافة؛ لتعريف المراسلين المستقبليين بشكلٍ أفضل بالمهارات والتقنيات المطلوبة المتعلقة بتغطية القضايا المتعلقة بالجنسين بما في ذلك العنف ضد المرأة.

3. دراسة (النواوي، 2021) العوامل المؤثرة في معالجة صحافة الحوادث لقضايا العنف ضد المرأة والطفل: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال

هدفت الدراسة إلى: تحليل معالجة صحف الحوادث عينة الدراسة لقضايا العنف ضد المرأة والطفل وتفسيرها، ورصد العلاقة بين معالجة الصحف عينة الدراسة لقضايا العنف ضد المرأة والطفل ورؤية القائمين بالاتصال في هذه الصحف لتلك المعالجة وتحليلها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومسح المضمون الصحفي المتعلق بقضايا العنف ضد المرأة والطفل في الصحف، وتتضمن: (أخبار الحوادث - دموع الندم - الوفد- المصري اليوم)، بالإضافة إلى مسح شامل لجميع محرري الحوادث في صحف الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة التحليلية في صحف: (أخبار الحوادث، ودموع الندم، والمصري اليوم، والوفد)، وذلك من خلال مسح جميع المضامين المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل خلال الفترة من يناير 2018م حتى ديسمبر 2018م، والتي بلغ قوامها 1246 مادةً، ويتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في جميع محرري الحوادث بصحف الدراسة، وقد بلغ عددهم 57 مفردةً، واعتمدت الدراسة على أداة استمارة تحليل المضمون؛ لجمع بيانات الدراسة التحليلية، واستمارة الاستقصاء؛ لجمع بيانات الدراسة الميدانية، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: جاءت قضايا العنف الأُسري في مقدمة قضايا العنف التي اهتمت بها صحف الدراسة، تليها قضايا العنف المجتمعي، كما سعت صحف الدراسة إلى تأدية مجموعة من الوظائف خلال معالجتها لقضايا العنف ضد المرأة والطفل، وجاءت في مقدمتها وظيفة "غرس القيم والمبادئ الأخلاقية"، فقد حرصت صحف الدراسة على تأكيد مبدأ "الجريمة لاتفيد:، كذلك أدت صحف الدراسة وظيفة "الإخبار" من خلال تقديم تغطية مجردة من جميع الآراء سواء المتعلقة بالمحرر أو المصادر، وقامت صُحف الدراسة بتأدية وظيفة "التوعية" من خلال تقديم النصح والإرشاد للقارئ؛ حتى لا يقع ضحية لجرائم مماثلة، وبرزت مجموعة من العوامل التي تؤثر في القائم بالاتصال خلال معالجته لقضايا العنف ضد المرأة والطفل وإن اختلفت معدلات بروزها لدى القائمين بالاتصال في صحف الدراسة، فكان أهمها التطور التكنولوجي وظهور الإعلام الجديد، كما أكد المبحوثون أن الصحفي ذاته يُعد من أكثر العوامل التي يمكنها التأثير بشكلٍ مباشر في المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد المرأة والطفل، بينما جاءت السياسة التحريرية للجريدة ونمط ملكيتها في نهاية العوامل التي يرى القائم بالاتصال أنها تؤثر فيه خلال معالجته لقضايا العنف ضد المرأة والطفل.

4. دراسة (عبد ربه، 2020): تناول المواقع الإلكترونية للصحف المصرية لقضايا العنف الأسري: دراسة تحليلية وميدانية

هدفت الدراسة التوصل إلى رصد وتحليل وتفسير التناول الإعلامي الذي قدمته المواقع الإلكترونية للصحف المصرية على شبكة الإنترنت لقضايا العنف الأسري، وذلك في إطار تحليل أطر تناول القضايا، ومعرفة كيفية تناول كل موقع لتلك القضايا، كما هدفت إلى معرفة الخصائص الديموغرافية للجمهور المستهدف، ومحاولة معرفة الآثار الناتجة على الجمهور المُستهدَف جراء التعرض لتلك المعالجة، واعتمدت على منهج المسح الإعلامي والأسلوب المقارن، واستخدمت الدراسة أداتين لجمع البيانات: (أداة تحليل المضمون، واستمارة الاستبيان)، وتتمثل عينة الدراسة مواقع الصحف الإلكترونية التالية:(اليوم السابع- بوابة أخبار اليوم – الوفد)، ثم تحديد عينة الدراسة الميدانية 400 مفردةٍ، وذلك من خلال الاسترشاد بالخبرات والدراسات السابقة فى تحديد حجم العينة، وكانت العينة العمدية من الجمهور المُتابع لقضايا العنف الأُسري في الصحف الإلكترونية المصرية، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: جاء في الترتيب الأول من حيث الأطر الإعلامية المُستخدَمة من قبل الصحف إطار الحدث الطبيعي (الروتيني) بمعدل تكرار 140 بنسبة مئوية 31.2%، وقد جاء في الترتيب الثاني إطار الجاني السيء (الشيطان) بمعدل تكرار 126 بنسبة مئوية 28.1%، ثم جاء في الترتيب الثالث إطار الخبر كحدث معزول بمعدل تكرار 52 بنسبة مئوية 11.6%، وقد جاء في الترتيب الرابع إطار إلقاء اللوم على الضحية وأعذار الجاني بمعدل تكرار 48 بنسبة مئوية 10.7%، وجاء في الترتيب الخامس إطار الجاني مُضطرِب أو مُدمِن بمعدل تكرار 26 بنسبة مئوية 5.8%، وتابع أكثر أفراد العينة قضايا العنف الأسري "أحيانًا" وبنسبة مئوية بلغت 39.5%، بينما أجاب المبحوثون بأنهم يتابعون قضايا العنف الأسري "نادرًا" 32%، ثمّ مَنْ أجاب أنه يتابع قضايا العنف الأسري في الصحف الإلكترونية "دائمًا" بلغ 28.5%، وتدلل تلك النتائج على كثرة متابعة الجمهور المصري لذلك النوع من القضايا.

5. دراسة (Cullen, O'Brien, Corcoran, 2019): الإبلاغ عن العنف الأسري في وسائل الإعلام الأيرلندية: دراسة استكشافية لتصورات الصحفيين وممارساتهم

لا يزال تصوير وسائل الإعلام للعنف الأسري يمثل مشكلة، فهناك القليل من الدراسات التي تتعامل مع الصحفيين لفهم كيفية وسبب إنتاج واستمرار التمثيلات الإشكالية، ويعالج هذا البحث هذه الفجوة من خلال استكشاف التحديات التي يواجهها الصحفيون في الإبلاغ عن العنف المنزلي، وتتمثل النتائج الرئيسية في أن المصادر والاتفاقيات والقيود المؤسسية تشكل جميعها تحديات أمام إعداد التقارير الدقيقة، ويشير الصحفيون إلى أن مصادر الشرطة تميل إلى تجنب تعريف العنف الأُسري على هذا النحو، وبالتالي يتم استخدام مصادر إشكالية، مثل: (المارة، والمعلقين المجتمعيين)، بالإضافة إلى ذلك يسود عدد من الاتفاقيات القديمة بما

في ذلك البناء الافتراضي للإبلاغ عن "حقائق الوضع" فقط، وتجنب استخدام مصطلح العنف الأسري، والإشارة إلى الحوادث على أنها فردية واستثنائية وغير متوقعة، ون أي صلة بقصص أخرى مماثلة أو جوانب أوسع من العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما يفرض المحررون قدرًا أكبر من التدقيق على الصحفيين الذين يعملون في قصص العنف الأُسري؛ بسبب التداعيات القانونية المحتملة فيما يتعلق بالتشهير والالتزام بالمبادئ التوجيهية الصارمة التي تحددها المحكمة، وأخيرًا تُعد العلاقات مع المدافعين عن العنف الأُسري أمرًا مهمًا للصحفيين في الوصول إلى الخبرة؛ للمساعدة في صياغة فهم أفضل للعنف الأُسري تعقيدات هذه القضية، وذلك لكي يتم تغيير هذه المشاكل الهيكلية والثقافية في إعداد التقارير، كما أن الكثير من التأطير الخاطئ الحالي للعنف الأُسري سوف يستمر.

6. دراسة (Chesney-Lind, Chagnon, 2017). التغطية الإعلامي للعنف الأُسري.

غالبًا ما يتم تصوير العنف الأُسري في منتجات وسائل الإعلام الخاصة بالشركات، ويشمل ذلك: (نشرات الأخبار، والبرامج التلفزيونية، والأفلام)، وتشترك تصويرات العنف الأسري عبر الوسائط في العديد من المشكلات نفسها التي تواجهها صور الاعتداء الجنسي، وعلى وجه الخصوص، تميل وسائل الإعلام إلى الإيحاء بأن النساء يتحملن المسئولية إلى حد ما عندما يتعرضن للضرب أو حتى للقتل على يد شركائهن، وغالبًا ما يتم الإبلاغ عن الأخبار المتعلقة بالعنف الأسري بطريقة روتينية تركز على التفاصيل الدقيقة بدلاً من السياق، وهو ما يُطلع الجمهور على الحد الأدنى من طبيعة العنف الأُسري ومداه وأسبابه، وذلك بالرغم من أنه من المشجع أنه على مدى العقود العديدة الماضية بدأت وسائل الإعلام في الاعتراف بأن العنف الأُسري يمثل مشكلة خطيرة، إلا أن هذا الاعتراف يواجه تحديًا من خلال الادعاءات المناهضة للنسوية في وسائل الإعلام، كما تستشهد مثل هذه التحديات عمومًا بأبحاث العلوم الاجتماعية المتنازع عليها كدليل على أن الأبحاث النسوية حول العنف الأُسري متحيزة وغير دقيقة، علاوة على ذلك فإن التمثيل الإعلامي للعنف الأسري غالبًا ما يقدم خطابات عنصرية ومتحيزة طبقيًا حول المعتدين وضحاياهم، كما تصور العنف الأسري على أنه نتاج الطبقات المهمشة إلى حد كبير وليس مشكلة تؤثر على مختلف طبقات المجتمع، ومنذ هجمات 11 سبتمبر الإرهابية قدمت التغطية الإعلامية للعنف ضد المرأة في الخارج خاصة في الدول الإسلامية خطابًا أكثر عنصرية، والذي يضع الثقافات الغربية "التقدمية" جنبًا إلى جنب مع الثقافات الشرقية "المتخلفة"، وعلى الجبهة الداخلية فإن الأخبار التي تركز على المجتمعات الأصلية تكرر بعض العنصرية المتأصلة في النظرة الاستشراقية المطبقة على العنف المنزلي في الخارج، وبشكل عام تقوم وسائل الإعلام بعمل ضعيف في تنمية فهم متطور للعنف المنزلي بين الجمهور، وبالتالي يرى العديد من الباحثين أن مثل هذه التمثيلات الإعلامية تشكل أيديولوجية أبوية مهيمنة، مما يحجب قضية العنف الأسري، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية الأساسية التي تخلق هذه الظاهرة.

7. دراسة (Beddoe, 2013): العنف والإعلام

إن سرعة التغطية الإعلامية وحجمها غالبًا ما تكون غير مرحب بها، ويمكن أن تكون مؤلمة، ومع ذلك إذا تم النظر فيها بشكلٍ أكمل فإن هذه التغطية تعمل على التثقيف وتعزيز الوعي بانتشار العنف بين الأشخاص وعواقبه، وتثير النقاش، وقد تساهم في الدعوة إلى علاجه، ويمكن أيضًا أن يوفر وسيلة لفهم أكثر دقة للمشاركة المهنية في العنف الأسري - على سبيل المثال - دور الادعاء والدفاع، وحدود الخصوصية، وحقوق الأشخاص المتهمين، ولكن بشكل ملحوظ، تعزز الخدمات الجيدة للضحايا والعائلات والجناة. وسوف يستكشف هذا الفصل عدة جوانب من العنف ووسائل الإعلام، وهي: أولاً: سيتناول دراسة موجزة للأدبيات البحثية حول دور وسائل الإعلام في تغطية القضايا الاجتماعية. ثانيًا: سيتم استكشاف بعض الأبحاث المحددة حول التأطير الإعلامي لعنف الشريك الحميم (IPV) وإساءة معاملة الأطفال، وأخيرًا سيتم النظر في كيفية تسخير وسائل الإعلام الإخبارية والشبكات الاجتماعية؛ لتحقيق الخير من خلال التعاون في التعليم المجتمعي والدعوة.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت الجرائم الإلكترونية:

1. دراسة (الجناحية، 2023): دراسة العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية في الأردن: دراسة نوعية

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية في الأردن، وقد تم استخدام المنهج النوعي لتحقيق هذا الهدف من خلال إعداد قائمة بالعوامل المؤثرة على ارتكاب الجرائم الإلكترونية بالاعتماد على الدراسات السابقة، وتضمنت (9) عواملٍ هي: سهولة الوصول للضحايا والمعلومات عنهم، والاستخدام الكثيف للإنترنت، وقلة وعي الضحايا بالاستخدام الآمن للإنترنت وكيفية حماية أنفسهم، وسهولة إخفاء الشخصية على الإنترنت، وعدم الوعي بقانون الجرائم الإلكترونية، والترفيه والفصول، والعوائد المادية المتوقعة، والتأثير الاجتماعي السلبي، والدوافع الدينية، وتم إجراء مقابلات مع (13) فردًا بنحو (9) محققين في وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى (4) محاميين مزاولين لمهنة المحاماة في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك ازدياد واضح في عدد الجرائم الإلكترونية المُرتكَبة في الأردن خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وأن العوامل المختارة في هذه الدراسة تؤثر وبشكلٍ واضحٍ على ارتكاب الجرائم الإلكترونية في الأردن، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة على ارتكاب الجرائم الإلكترونية في الأردن تنتشر عند الذكور والإناث على حد سواء، وأن نِسبَ الخطورة المجتمعية للعوامل المؤثرة على ارتكاب الجرائم الإلكترونية المُستخدَمة في هذه الدراسة يوجد بها تتباين بشكلٍ واضحٍ.

2. **دراسة (الجمالية،2022): العوامل المؤثرة في أنماط الجريمة الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في أنماط الجريمة الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في المستويات الإدارية في الجامعات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقامت الباحثة بإعداد الاستبيانة أولاً ثم استمارة المقابلات والتأكد من صدقها وثباتها، وأظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أفراد عينة الدراسة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على انتشار الجريمة الإلكترونية في الأوساط الجامعية جاء بدرجة عالية، وأن وسائل التصدي لهذه الجرائم الإلكترونية ليست بالمستوى المطلوب، وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج أوصت الدراسة بضرورة تحسين وتطوير تطبيقات لمكافحة الجرائم الإلكترونية في كافة وسائل التواصل الاجتماعي؛ نظراً لما له من تأثير كبير على المجتمع، وضرورة توفير بنية تحتية عالية بحيث تلائم متطلبات العصر الحالي؛ من أجل المساعدة في التصدي لهذه الجرائم الإلكترونية المنتشرة بشكلٍ كبيرٍ في كافة وسائل التواصل الاجتماعي.

3. **دراسة (Ho, Luong, 2022): اتجاهات البحث في ضحايا الجرائم الإلكترونية خلال الفترة 2010-2020م: تحليل ببليومتري**

هدفت الدراسة إلى تحديد أوجه التعاون العالمي والفجوات الحالية في الأبحاث المتعلقة بإيذاء الجرائم الإلكترونية، وأشارت النتائج إلى الاتجاه التصاعدي المؤكد للمنشورات في فترة معينة، وكان من المُرجَح أن تتواصل الولايات المتحدة ومؤلفيها ومؤسساتها على نطاق واسع، وتتخذ موقفًا حاسمًا في الأبحاث المتعلقة بإيذاء الجرائم الإلكترونية، وتم تحديد التسلط عبر الإنترنت باعتباره القضية الأكثر إثارةً للقلق على مر السنين، وكان للجرائم الإلكترونية بين الأشخاص عدد كبير من الأبحاث مقارنة بالجرائم المعتمدة على الإنترنت، يُقترح في البحث المستقبلي الاهتمام أكثر بعينة كبار السن، وجمع البيانات في بلدان مختلفة ليست فقط الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية، وتمت التوصية بإجراء المزيد من الأبحاث عبر الدول في القارات الأقل شهرةً في خريطة البحث.

4. **دراسة (Maharjan, 2021): معرفة الجرائم الإلكترونية عن طريق وسائل الإعلام الإلكترونية**

الجريمة ظاهرة اجتماعية واقتصادية قديمة قدم المجتمع البشري، كما أن الحياة تدور حول مزيج من الخير والشر، وكذلك الإنترنت على الرغم من كل الخير الذي يقدمه لنا، فإن الفضاء الإلكتروني له جوانبه المظلمة أيضًا، وجميع الجرائم التي يتم ارتكابها أو اللجوء إليها عن طريق إساءة استخدام الوسائط الإلكترونية أو غيرها بقصد التأثير على عمل الحاسوب أو النظام الحاسوبي، وتعد الجرائم الإلكترونية من أحدث المشكلات وربما أكثرها تعقيدًا في عالم الإنترنت، فالجرائم الإلكترونية هي شر ينبع من الاعتماد المتزايد على أجهزة الكمبيوتر

في الحياة الحديثة، وافترضت الجرائم الإلكترونية آثارًا خطيرة إلى حد ما، ورغم أن السيناريو العالمي فيما يتصل بالجرائم الإلكترونية يبدو قاتمًا، فإن الوضع في نيبال ليس أفضل على الإطلاق، كما تتطور الجرائم الإلكترونية في نيبال ببطء من جريمة بسيطة عبر البريد الإلكتروني إلى جرائم أكثر خطورة، مثل: (القرصنة، وسرقة كود المصدر)، وتتفشى حالات: (البريد العشوائي، والقرصنة، والمطاردة عبر الإنترنت، والاحتيال عبر البريد الإلكتروني) على الرغم من سن قانون المعاملات الإلكترونية، وقانون الجرائم والعقوبات المصرفية، وقانون الإنترنت في نيبال، وإنشاء خلايا الجرائم الإلكترونية في المدن الكبرى، والمشكلة هي أن معظم الحالات لا يتم الإبلاغ عنها بسبب نقص الوعي.

5. دراسة (الجزار، 2020): أثر معالجة الصُحف الإلكترونية على تشكيل معارف واتجاهات الشباب المصرى نحو الجرائم الإلكترونية: دراسة تحليلية ميدانية

هدفت الدراسة إلى: التعرف على دور الصحف الإلكترونية فيها توجيه سلوك الشباب نحو الجريمة الإلكترونية، والكشف عن وظيفتها في نشر المعلومات حول الجريمة الإلكترونية، وتنمية الوعي في مجال الوقاية منها، ومعرفة الموضوعات التي تتناولها الصُحف الإلكترونية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، وكيفية تعاملها مع محتوياتها، والتعرف على أهم النماذج الفنية المُستخدَمة في التعامل مع الموضوعات والأحداث المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، ورصد أهم أشكال الصحافة التي تتعامل مع موضوع الجريمة الإلكترونية، والكشف عن دوافع تعرض جمهور الدراسة للصحف الإلكترونية، وإبراز أثر متابعة الشباب للصحف الإلكترونية في تنمية وعيهم بالجريمة الإلكترونية، واعتمدت الدراسة على نظرية الاعتماد على الإعلام ونظرية الأطر الإعلامية، وتعتبر نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من أهم النماذج التي يجب استخدامها عند إعداد قضايا صحفية مُتخصصة في موضوع الجريمة الإلكترونية؛ حيث يعتمد عليها الشباب غالبًا للحصول على المعرفة التي يصعب الحصول عليها من جهات أخرى، وذلك بسبب الطبيعة المتميزة لأسلوبها الفني المميز، ومخاطبتها لجمهور واسع يمكن أن يصل إلى الملايين، وبالتالي تتكون العلاقة من الاعتماد بين المتلقي والرسالة الإعلامية؛ لتحقيق الفهم والمعرفة والتأثير على المستوى المعرفي والسلوكي والعاطفي في ضوء الاستفادة من الميزات التقنية لوسائل الإعلام، وقد حددت الصُحف الإلكترونية ما يتم عرضه ما أدى إلى تحديد إطار عمل لـرؤية الجمهور لجعله يتجاهل ما يكمن خارج ذلك الإطار من خلال التطبيق، وتأثير الأطر المُستخدَمة في توجيه الجمهور والأفكار والسلوكيات بعد التعرف على المواد الصحفية الإلكترونية والفنون التي تتعامل مع الجريمة الإلكترونية.

6. دراسة (أبو زيد،2020): معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا الجريمة دراسة تحليلية مقارنة

هدفت الدراسة إلى: التعرف على طبيعة معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا الجريمة، والتعرف على مدى اهتمام المواقع الفلسطينية الإلكترونية بقضايا الجريمة، وأنواع الجرائم التي تحظى باهتمامها، وأهم موضوعاتها، وتحديد نوعية المصادر الأولية والإعلامية، والتعرف على الأهداف الكامنة وراء نشر قضايا الجريمة، وتسعى الدراسة لتحديد النطاقات الجغرافية التي اعتمدتها مواقع الدراسة، إضافة لمعرفة الفنون الصحفية وعناصر التدعيم والوسائط المتعددة التي استخدمتها المواقع الفلسطينية الإلكترونية في معالجتها لقضايا الجريمة، ورصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المواقع الفلسطينية الإلكترونية في شكل المعالجة القضايا الجريمة، واعتمدت الدراسة على منهج الدراسات المسحية، واستخدامت أسلوب تحليل المضمون، ومنهج العلاقات المتبادلة الذي تم من خلاله استخدام أسلوب المقارنة المنهجية، وكانت استمارة تحليل المضمون والمقابلة المعمقة هما أداتا الدراسة، بالإضافة إلى عينة المواقع الفلسطينية الإلكترونية الإخبارية للدراسة، وهم: "موقع وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية وفاء، وموقع وكالة صفاء، وموقع دنيا الوطن"، وتوصلت الدراسة إلى إيلاء قضايا وموضوعات الجريمة اهتمامًا أكثر من قبل المواقع الإلكترونية الفلسطينية بما يتناسب مع واقع الجريمة ومدى انتشارها بما يتطلب معالجة جادة ومستمرة من قبل الصحافة الفلسطينية الإلكترونية، والتركيز على مُختلف موضوعات الجريمة وتصنيفاتها المتعددة، وعدم الاستهانة ببعض الجرائم أو إهمالها، وذلك من باب المسئولية الاجتماعية التي تحتم على الصحفي توعية الجماهير ومعالجة كل ما يمس أمن المجتمع، وضرورة الاستعانة بمصادر أولية متعددة، والتنويع في المصادر الإعلامية أثناء معالجة قضايا الجريمة؛ وذلك لمزيد من التحليل والتفسير، وزيادة المصداقية لدى الجمهور.

7. دراسة (Boukemidja, 2018): الجرائم الإلكترونية ضد المرأة: المؤهلات والوسائل

إن الجرائم ضد المرأة في تغير مستمر خاصة مع ظهور الوسائل الإلكترونية للتعبير عنها، كما أصبح العنف ضد المرأة باستخدام الوسائل الإلكترونية ظاهرة متعددة المظاهر والأسباب متعددة أيضًا، فلا بد من قياسها من جميع جوانبها لمكافحتها بشكل فعال، بالإضافة إلى أن العنف يحدث أيضًا في سياق علاقة القوة والهيمنة، وهو ما يفسر هيمنة العنف الإلكتروني على العنف النسائي الذي ظل مقيدًا إلى حد كبير، وهذا العنف يمكن أن يكون نفسيًا، ويتكون من تشويه سمعة المرأة وإذلالها والحط من قيمتها الإنسانية، وتتجلى الاعتداءات في: "الاعتداءات اللفظية والشتائم، والتهديدات، والابتزاز بالضغط والسيطرة على الأنشطة، والعزلة عن الأقارب والأصدقاء والعالم الخارجي"، وكذلك الإساءة اللفظية بشكل إلكتروني، وهي التكرار المستمر للألفاظ المُهينة أو الشتائم للمرأة في إساءة معاملة المرأة، فإن الشخص الذي يقف خلف الشاشة يؤذيها بقدر ما لو ضربها؛ لأن المرأة في هذه الحالة تفقد احترامها

لذاتها، ويمكن أن تؤدي الإساءة اللفظية إلى مجموعة من المشاكل: (السلوكية، والعاطفية، والجسدية)، وينتج عن العنف في هذا السياق استخدام ألفاظ جارحة أو مهينة، مثل: تسمية شخص مثير للسخرية، أو إهانة المرأة، أو الإدلاء بتعليقات عنصرية أو السخرية المتواصلة، بالإضافة إلى التحرش العام والتحرش الجنسي بشكل أكثر تحديداً ممن قد يتعرضون للعنف.ضد المرأة بالوسائل الإلكترونية، والمشكلة تكمن في التوصيف القانوني لهذا النوع من العنف، ومعرفة النصوص القديمة التي تكفي ثم تطبق تلقائيًا، أو الحاجة إلى النصوص الجديدة.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحثة استخراج أوجه الاستفادة منها، وذلك على النحو الآتي:

- تكوين رؤية واضحة نحو المشكلة البحثية من حيث: تحديدها، وصياغتها، وصياغة تساؤلات الدراسة وفروضها بشكلٍ علمي يحقق أهداف الدراسة.
- تحديد المناهج والأساليب المُستخدَمة في الدراسة، وتصميم استمارة تحليل المضمون.
- جمع المادة العلمية الخاصة بالدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على المراجع المختلفة التي تفيد موضوع الدراسة.
- اتفقت الدراسة مع دراسة (النواوي، 2021) من حيث التأطير الصحفي لقضايا العنف الأسري.
- اختلفت الدراسة مع دارسات السابقة من حيث تناولها للمضامين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية المرتبطة بالعنف الأسري.
- غلب الطابع الكمي والوصفي على معظم نتائج تلك الدراسات، بينما غاب البُعد الكيفي والتفسيري في ضوء السياق المجتمعي الذي يوضح الأسباب، ثم يقدم الحلول الممكنة.
- برز العنف الجنسي والجسدي كأكثر أنواع العنف الأسري انتشارًا.
- اعتمدت الدراسة الحالية على نظرية الأطر الإعلامية، وهو ما يتشابه مع غالبية الدراسات السابقة، بينما اختلفت في نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال؛ حيث تسعى الدراسة الحالية للتعرف على كيفية إشباع الجمهور لاحتياجاته من المعلومات المتعلقة بالعنف الأسري والجرائم الإلكترونية.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

أفادت الدراسات السابقة الباحثة في تحديد مفاهيم الدراسة، والمداخل النظرية المناسبة، وكذلك تحديد الجوانب المنهجية للدراسة: (المنهج، والأدوات)، تساؤلات الدراسة، وكذلك بلورة مشكلة الدراسة بشكلٍ دقيقٍ.

الإطار النظري للدراسة:

نظرية الأطر الإعلامية:

إن نظرية الأطر لها علاقة بنظرية وضع الأجندة وتعد نظرية الإطار من أبرز النظريات الإعلامية المعاصرة؛ لتنوع تطبيقاتها البحثية وروافدها العليمة والمنهجية، حيث تقدم النظرية أدوات منهجية معيارية لتفسير عمليات الإقناع وتغيير الاتجاهات، بالإضافة إلى رصد دلالات الرسالة الإعلامية، علاوة على تقديم تفسيرات علمية لآليات حدوث التأثيرات: (المعرفية، والوجدانية، والسلوكية) على الجمهور، كما أن نظرية الأُطر الإعلامية تُعد من النظريات التكاملية التي تتسم بالرصانة العلمية مع القدرة على التفسير بدرجة كبيرة من الدقة والرصانة في الواقع الإعلامي، كما تشتمل النظرية على نوعين من الأطر الإعلامية، وهما: " الخاص بالوسائل، والإطار الخاص بالجمهور" (الثقفي، 2021: 7-8).

أنواع الأطر الخبرية:

يمكن تنصيف الأطر الإخبارية فيما يلي (: 310-311):

1- إطار الصراع: وهو يؤكد على عنصر الصراع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات الإعلامية وغيرها، وكثيرًا ما يستخدمه الأفراد والجماعات خلال حملاتهم الانتخابية.

2- إطار الاهتمامات الإنسانية: ويختص بالأبعاد الإنسانية للقضية المطروحة؛ حيث يعكس البُعد العاطفي والجانب الشخصي وموضوع التغطية.

3- إطار النتائج الاقتصادية: وهو الذي يهتم بإبراز النتائج الاقتصادية للحدث، والقضية والموضوع، وأثر المشكلة على الفرد الجماعة المؤسسة والدولة، لذا تعمل تلك الوسائل الإعلامية ومنها الصحافة على تأطير المواد المنشورة بها.

4- الإطار الأخلاقي: ويكتسب هذا الإطار الاخلاقي أهميته من كونه موجهًا ومقدمًا من الصحفيين على نحو غير مباشر في الحدث، كما يحتوي النص على رسالة أخلاقية محفزة للارتقاء بمستوى الأداء المهني والأخلاقي.

5- إطار المسئولية: ويربط هذا الإطار بين الأفراد أو الجماعات أو الحكومات وبين المسئولية عن حل القضية المطروحة والحل المتوقع لها.

مراحل المعالجة الصحفية:

إن الصحافة تقوم بمهام محددة من خلال تناولها للأزمات والقضايا، وتمر بثلاث مراحل هي (عسيري، 2022: 613):

- **المرحلة الأولى: مرحلة جمع المعلومات:** تتواكب فيها رغبة الجماهير في مزيد من المعرفة واستجلاء الموقف عن الأزمة ذاتها وآثارها وأبعادها"، وتبدأ الصحافة في هذه المرحلة باستقصاء وجمع المعلومات من المصادر القريبة ذات العلاقة بالأزمة؛ لتلبية رغبات الجماهير حول تفاصيل ومجريات الأحداث.
- **المرحلة الثانية: مرحلة تفسير المعلومات:** مرحلة تفسير المعلومات وتقوم وسائل الإعلام في هذه المرحلة بتحليل عناصر الأزمة والبحث في جذورها وأسبابها ومقارنتها بأزمات أخرى مماثلة، وهنا تفسح وسائل الإعلام المجال أمام كل ما يساعد على استجلاء الحقائق وتوضيحها سواء من مواد إيضاحية مفسرة أو من تحليلات وآراء للخبراء، وكذلك تساعد في دعم موقف المسئولين وصانعي القرار تجاه الأزمة واحتواء آثارها.
- **المرحلة الثالثة: مرحلة نشر المعلومات:** يقوم الإعلام بدور حيوي، وذلك من خلال إمداد الجماهير بما تم الحصول عليه من معلومات بعد تفسيرها وتنقيحها، فهي تُعد أولى مراحل المعالجة الصحفية؛ حيث تم فيها استجلاء الموقف عن الأزمة ومعرفة كافة تفاصيل وتداعيات الأزمة وفي أي مرحلة وصلت لها.
- **المرحلة الرابعة: المرحلة الوقائية:** وهي مرحلة ما بعد الأزمة وانحسارها؛ حيث لا يتوقف دور وسائل الإعلام على مجرد تفسير الأزمة والتعامل مع عناصرها، بل يجب أن يتخطى الدور الإعلامي هذا البُعد لتقدم وسائل الإعلام للجماهير طرق الوقاية وأسلوب التعامل مع أزمات مشابهة، وعادة ما تستخدم هذه المرحلة بعد انتهاء الأزمة، وفيها يتم الاستفادة من الخطط والاستراتيجيات المُستخدَمة في الأزمة، وكيفية إخماد الأزمة والتخفيف من تداعياتها.

آليات التأطير:

تكمن آليات التأطير في عنصرين أساسيين، وهما (السردي، 2023 :8):

أولًا: البروز: يتحقق البروز بتركيز معلومات معينة في مواقع معينة وتكرارها، وربطها برموز ثقافية شائعة؛ لأن هناك علاقة بين التأطير والبروز من خلال الموقع في الصُحف، والعناصر المصاحبة كالصور والعناوين، ومن الناحية الشكلية في الموقع من الصحيفة وحجم التغطية، ومن الناحية الضمنية المتمثلة في المحتوى من حيث العبارات والمواضيع المطروحة.

ثانيًا: الانتقاء: وهو عملية اختيار تتم وفق معايير مهنية، ومؤسسية وثقافية يقوم بها القائم بالاتصال عند تغطية أو معالجة موضوع أو قضية أو حدث ما، وذلك بالتركيز على جوانب معينة وإغفال أخرى، لذلك تعتمد الباحثة في تحليل الأطر في الأخبار المتعلقة بقضايا العنف الأسري والجرائم الإلكترونية، وذلك وفقا لآليات التأطير التي يمكن قياس تكرارها.

نظريه الاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال

تعنى هذه النظرية وتفترض أنه كلما أشبع الفرد حاجاته من وسائل الإعلام أصبحت هذه الوسائل تشكل دورًا مهمًا في حياته، ومن ثم يكون لها تأثير كبير عليه، ومن منظور المجتمع الكبير كلما أصبح مزيد من الناس يعتمدون على وسائل الإعلام فإن مؤسساتها يعاد تشكيلها وتأثيرها العام يزداد، ودورها في المجتمع يصبح محوريًا، وهكذا توجد علاقة مباشرة بين كم الاعتماد العام على وسائل الإعلام وبين درجة تأثير هذه الوسائل وأهميتها في فترة معينة، وترتبط نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام بالجمهور النشط، كما يراها ديفلير وبال - روكتش أن أفضل طريقة للتفكير في هذا النشاط هي المبنية على أساس مقياس يتدرج من غير مستهلكين (أو لا يتعرضون) لوسائل الإعلام أو غير نشطين تمامًا إلى مستهلكين نشطين جدًا، فقد ربط الباحثون نشاط الجمهور بالاعتماد على وسائل الإعلام، وأضاف أن مستوى أو درجة اعتماد الفرد أو المجتمع يكون نتيجة لما يأتي: (١) عدد ومحورية (أهمية) وظائف توصيل المعلومات التي تؤديها وسيلة الإعلام. (٢) درجة التغيير والصراع الموجودة في المجتمع والأزمات التي يمر بها (محمود، 2018: 412).

ويمكن القول: أن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام هي نظرية بيئية، والنظرية البيئية تنظر إلى المجتمع باعتباره تركيبًا عضويًا، وهي تبحث في كيفية ارتباط أجزاء من النظم الاجتماعية صغيرة وكبيرة يرتبط كل منها بالآخر، ثم تحاول تفسير سلوك الأجزاء فيما يتعلق بهذه العلاقات (عبد الرحمن، 2017: 170).

أهداف نظريه الاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال:

الفهم يماثل معرفة الذات الناتجة عن تعلم الأمور واكتساب الخبرات وبالنسبة للفهم الاجتماعي، ويتعلق ذلك بفهم معلومات عن العالم والبيئة المحيطة سواء كانت على الصعيدين: العالمي أو الجماعي المحلي، وتفسير تلك المعلومات، أما التوجيه فهو يشمل توجيه الأفعال واتحاد القرارات، مثل: اتحاد قرارات الشراء، أو اتخاذ الخطوات للحفاظ على الصحة واللياقة البدنية، ويمكن أن يكون التوجيه أيضًا تفاعليًا، مثل: فهم كيفية التعامل مع مواقف جديدة أو تحديات صعبة في الحياة، وبالنسبة للتسلية، تشمل الجوانب المتعلقة بالاسترخاء والراحة، ويمكن أن تكون تسلية منفردة، مثل: الاستمتاع بالهدوء والاسترخاء، أو تسلية اجتماعية، مثل: مشاهدة أفلام مع الأصدقاء في السينما (جاسم، سكر، 2024: 347).

آثار اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام، وتتمثل في ثلاث فئات رئيسة هي (الفراجي، ربابعة، 2018: 259-260):

أولاً: الآثار المعرفية: تقوم وسائل الإعلام بتوضيح أهمية القيم وتقديم المعتقدات التي يرغب الأفراد بالحفاظ عليها، وتسهم وسائل الإعلام في توسيع المعتقدات للجمهور وتنظيمها في

فئات معينة، وكذلك تقوم وسائل الإعلام بترتيب أولويات الجمهور الذي يعتمد على تلك الوسائل في معرفة المشكلات والقصايا والموضوعات المتاحة في المجتمع، وتسهم وسائل الإعلام في تكوين الاتجاهات نحو القضايا الجدلية في المجتمع، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام تكون المصدر الوحيد المتاح للحصول على المعلومات في القضايا يكتنفها الغموض.

ثانيًا: الآثار السلوكية: وتظهر هذه الآثار تغيير الاتجاهات أو المعتقدات الوجدانية لدرجة أنها تؤثر في سلوك الفرد، ومن أهم الآثار السلوكية: اعتماد الفرد على وسائل الإعلام الفعالية من خلال قيام الفرد بفعل معين نتيجة تعرضه لوسائل الإعلام، أو امتناع الفرد من القيام بفعل ما عند تعرضه للوسائل الإعلامية التي تثير الخوف من شيء ما.

ثالثًا: الآثار الوجدانية أو العاطفية: هي الآثار المتعلقة بالمشاعر والأحاسيس التي يكونها الأفراد من البيئة المحيطة بهم، وتظهر عندما تقدم وسائل الإعلام رسائل تحمل معلومات معينة تؤثر على مشاعرهم واستجاباتهم في الاتجاهات التي تقدمها هذه الوسائل، وتتمثل هذه الآثار في: الفتور العاطفي، والتوتر والقلق، والخوف، والتأثيرات المعنوية والأخلاقية كالاغتراب، فوجود مثل هذه الرسائل في وسائل الإعلام قد يكون لها تأثير معنوي على الأفراد الذين يعتمدون على وسائل الإعلام.

الفروض العلمية الخاصة باستبيان الجمهور:

- **الفرض الأول:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (النوع والعمر والحالة الاجتماعية والتحصيل الدراسي والمستوى الاقتصادي) وآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف.
- **الفرض الثاني:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (النوع والعمر والحالة الاجتماعية والتحصيل الدراسي والمستوى الاقتصادي) وحرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية.
- **الفرض الثالث:** توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مدى متابعة المبحوثين للمواقع الالكترونية وحرصهم على مدى متابعة الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الالكترونية.
- **الفرض الرابع:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف وحرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية.
- **الفرضية الخامس:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول أنواع قضايا العنف الأُسري والجرائم الإلكترونية التي تتابعها عينة الدراسة على هذه المواقع.

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وتسعى لرصد تعرض الصحف لقضايا العنف الأسري المرتبطة بالجرائم الإلكترونية عبر المواقع الإلكترونية المصرية؛ وذلك للخروج بنتائج يمكن تعميمها والاستفادة منها.

منهج الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على منهج المسح الإعلامي؛ نظرًا لطبيعتها والرغبة في الحصول على أكبر قدر من الدقة العلمية، فقد وظفت الباحثة منهج المسح بشقه الميداني، وذلك بإجراء مسح العينة من المصريين؛ لرصد تأثير تعرضهم لمضامين قضايا العنف الأسري والجرائم الإلكترونية عبر المواقع الإلكترونية الإخبارية المصرية.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية بجمهور محافظة دمياط، أما عينة الدراسة فقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل عبر تحليل جميع المواد المنشورة بموقع الدراسة حول العنف الأسري في المصرية خلال الفترة الزمنية خلال عامين: (2022-2023م)، وقد تم اختيار الفترة الزمنية لعدة اعتبارات، ومنها: تزايد حوادث العنف الأسري في المجتمع المصري.

عينة الدراسة العمدية تتمثل في صحيفتي الأهرام واليوم السابع؛ ويرجع ذلك لاهتمام هذه المواقع الإلكترونية بقضايا العنف الأُسري والجرائم الإلكترونية فى المجتمع المصري.

وعينة عشوائية من جمهور محافظة دمياط بلغ قوامها (480) مفردةً، وبلغت نسبة الفاقد (30) مفردةً، ومن ثم فقد بلغت العينة الميدانية الصحيحة التي طبقت الباحثة عليها (450) مفردةً من المجتمع المصري.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداتين رئيسيتين لجمع البيانات والمعلومات هما:

- **استمارة تحليل المضمون**: واستخدمت هذه الأداة لجمع بيانات من موقعين إخباريين إلكترونيين، وهما جريدة الأهرام واليوم السابع.
- **الاستبانة:** تكونت هذه الاستبانة من عدد من الأسئلة المغلقة توزعت على محاور عدة؛ لجمع البيانات والمعلومات عن رأي جمهور محافظة دمياط بالمعالجة الصحفية لقضايا العنف الأُسري في الصحافة الإلكترونية المصرية وشدة اتجاههم نحوها، ومدى نجاح هذه المعالجة في الحد من الجرائم الإلكترونية المرتبطة بها.

حدود الدراسة: وتتمثل حدود الدراسة على النحو الآتي:

الحد النوعي (الموضوعي): تقتصر الدراسة على تناول معالجة الصحافة الإلكترونية المصرية ممثلة بموقعين إلكترونيين هما: (صحيفة الأهرام، وجريدة اليوم السابع) في قضايا العنف الأسري والجرائم الإلكترونية.

الحد البشري: وفيه اقتصرت هذه الدراسة على جمهور محافظة دمياط، واستهدفت ضمن استبيانها المهتمين بمعالجة الصحافة الإلكترونية المصرية لقضايا العنف الأُسري وعلاقتها بالحد من الجرائم الإلكترونية.

الحد المكاني: وقد اقتصرت على محافظة دمياط كعينة ممثلة للجمهور المصري، وبموقعين إلكترونيين هما: جريدة الأهرام، وجريدة اليوم السابع.

الحد الزماني: يتحدد المجال الزمني لدراسة تحليل مضمون موقعي الأهرام واليوم السابع بالمدة الزمنية من بداية عام 2022م حتى نهاية عام 2023م، وتم اختيار هذين الموقعين؛ لأنهما من أكثر المواقع الإلكترونية التي تعتمد عليهما وسائل الإعلام المصرية للتزود بالأخبار، أما المدى الزمني للاستبيان من حيث: مدة توزيع الاستمارات، وجمعها، وتفريعها، وتحليلها كانت خلال شهر يناير 2024م.

المفاهيم الإجرائية:

المعالجة: هي طريقة تناول الصحيفة لقضية أو مضمون أو حدث أو فكرة ما بعد إعادة تحريرها وصياغتها، وتشمل طريقة تناول وعرض النص الصحفي (الخطاب) من حيث: محتواه، ومضمونه، وشكله (السمان، 2023 :516).

المعالجة الصحفية إجرائيا: هي تناول الصحف الإلكترونية قضايا العنف الأسري التي تحدث فى المجتمع المصري من حيث: المضمون، والشكل، والمحتوى، وأساليب العرض، والاتجاهات التي تتبناها الصحف.

العنف الأسري إجرائيا: هو العنف الذي يُمارس داخل الأسرة المصرية، بأنواعه وأشكاله المختلفة التي تؤثر على المُعنَف نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، مما يحد من دوره في المجتمع وينتج عنه تغيرات سلبية فى شخصية المعنف داخل الأسرة وخارجها.

الجرائم الإلكترونية: هي الأفعال التي تضر بالأسرة أو أحد أفرادها وتكون عبر الوسائط الإلكترونية.

الإطار المعرفي للدراسة:

أولًا: العنف لغة:

ذكر ابن منظور أن العنف يأتي بمعنى الحرق بالأمر وقلة الرفق، فهو يشمل كل سلوك يتضمن معاني: (الشدة، والقسوة، والتوبيخ، واللوم، والتقريع) (ابن منظور، 1979: 3132).

ويقال عنف فلانًا أي لامه بشدة وعنفة وعنف عليه، واعتلف الأمر بمعنى أخذه بالعنف والشدة واعتنف الشيء؛ أي ابتداء واستقبله، وجهله واتاه ولم يكن له به علم، واعتنف الطعام والأرض أي كرهما (مصطفي، وآخرون، 1972، 631)، ويقول ابن فارس: إن العين والنون والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق (بن زكريا، 2008، 683).

ويؤيده في ذلك الخليل بأن العنف بالضم ضد الرفق، تقول منه عنف عليه بالضم عنفًا وعنف به أيضًا، والتعنيف والتعبير واللوم وعنفوان الشيء أوله (الجاسور، 2008: 432).

كما يعرف العنف الأسري بأنه: أحد أطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ويشمل العنف الأسري عنف أي فرد من الأسرة ضد أحد أفرادها، مثل: عنف الزوج تجاه زوجته، وعنف الزوجة تجاه زوجها، وعنف الوالدين تجاه الأولاد وبالعكس، كما أنّه يشمل العنف الجسدي والجنسي واللفظي التهديد، والعنف الاجتماعي والفكري، وأخطر أنواعه ما يُسمّى بقتل الشرف (صندوق الأمم المتحدة في ليبيا،2019).

ويعرف العنف الأسري بأنه: إساءة شديدة ومتكررة قد تكون جسمية كالضرب المبرح، أو نفسية كالسخرية والإهانة والسب، والتي تحدث في إطار الأسرة وتصدر من جانب كلا الوالدين وأحدهما (ابن جنان، شارف، 2017، 137).

تصنيفات العنف:

تتعدد التصنيفات التي يندرج تحتها العنف، وهي (الإسكندراني، 2023 :4):

- **العنف المبرر والعنف غير المبرر**: يتم العنف المبرر من خلال أجهزة الدول، والعنف غير المبرر: هو ممارسة القوة على أسس غير مشروعة تقوم بها جماعات المعارضة.
- **العنف المشروع والعنف غير المشروع:** المشروع تكون أعمال العنف بواسطة الدولة؛ بهدف السيطرة على حركات الاحتجاج، أما غير المشروع: هو أعمال العنف والمقاومة التي تلجأ إليها الجماعات في مواجهة السلطة الحاكمة.
- **العنف الفردي والجماعي**: العنف الفردي: هو الذي يمارسه فرد بذاته؛ لتحقيق أهداف وغايات شخصيه مثل ما يحدث من عائل الأسرة تجاه أحد، أما العنف الجماعي: فهو الذي تمارسه مجموعات؛ تحقيقًا لأهداف مجردة عن الغاية أو المصلحة الذاتية.

- **العنف النفسي والعنف الهروبي**: العنف النفسي يشمل كل الأعمال التي تُهدد نفس الفرد وكرامته أو الجماعة، ويعبر هذا النمط عن الضغط على وعي الأفراد ونفسيتهم، وتتمثل أدوات ممارسته في وسائل الاعلام والدعاية، أما العنف الهروبي باعتباره أحد الاحتجاجات التي ترتكز على السخرية والمفاجأة، وهى عمليات تنفيس وتحويل أكثر منها اعتراض، ويمكن أن يتمثل ذلك في توجيه الإهانات والمعايرة داخل الأسرة مما يسبب حالات الاكتئاب والاغتراب.

أما أشكال العنف الأسري ضد الأطفال فتتخذ أشكالاً متعددة يمكن إجمالها في النقاط التالية (المزوغي، 2017: ٥٠):

- **الأذى الجسمي:** وهو أكثر الأشكال استخدامًا في تربية الأطفال، إذ يرى أحد الوالدين أو كلاهما وكذلك المعلمون أنه الحل الوحيد لتقويم سلوك الأطفال؛ حتى يصبحوا أفضل في نظرهم ونظر الآخرين، كما أن العقوبة الجسمية قد تكون لا إنسانية ومهنية، وقد تفوق السلوك المعاقب عليه، وهذا ما تجده في العديد من المجتمعات لا سيما مجتمعنا العربي سواء كان داخل الأسرة أو في المدرسة، وقد يؤدي هذا النوع من العقوبة أو العنف إلى أضرار جسمية بالغة كالكسور والنزيف الداخلي، بالإضافة إلى الآثار النفسية بالغة الأثر في نفسية الطفل.
- **الأذى النفسي:** ويتمثل في إشعار الطفل بالذنب كلما أخطأ سواء كان ذلك من الوالدين أو المعلمين وذلك لإيلامه نفسيًا، وكذلك التقليل من شأن الطفل وتوجيه النقد لسلوكه، وهو ما يترتب عليه فقدان الطفل لثقته بنفسه، فيصبح كثير التردد والخوف.
- **التأنيب والإهمال:** يرتكب بعض الأهل خطئًا كبيرًا بتأنيب أبنائهم عند قيامهم بسلوكيات غير مرغوبة، وقد يكون التأنيب مبالغ فيه فيحقرون الطفل ويلقبونه بالغباء مثلاً؛ لأنه يتسبب في ضعف تقديره لذاته، ومن ثم يختل تكوين شخصيته، فضلًا عن التأنيب نجد إهمال الوالدين للطفل كأن لا يكافأ عند حصوله على درجات مرتفعة، بينما يتعرّض للتوبيخ والسخرية عند حصوله على درجات منخفضة، وهذا يحرم الطفل من إحساسه بالنجاح، وعند تكرار ذلك يشعر الطفل بعدوانية نحو أسرته.
- **الاعتداء الجنسي**: تتمثل هذه الصورة من أعمال العنف في إكراه المُعتدَى عليه على ممارسة الجنس، أو القيام بأعمال جنسية فاضحة مع المُعتدِي، ويُعد الاغتصاب أخطر صور العنف الجنسي، وغالباً ما يمارس العنف الجنسي تحت تهديد المُعتدِى عليه بإيذائه إذا لم يرضخ الرغبات المُعتدِي.
- **دفع الطفل إلى العمل:** يحتاج الطفل إلى التعلم واللعب لينمو نموًا سليمًا، إلا أننا نجده يُدفَع إلى العمل؛ لمساعدة الأسرة في توفير احتياجاتها، وهذا ما نلاحظه على الطرقات ببيع

الأطفال لبعض السلع مما يعرضهم للخطر، كما نجد بعض الأسر تدفع أبنائها إلى العمل في ورش الميكانيك بحجة تخفيف الضغوط على الأم، ورعايتها للأصغر سناً من جهة، ومن جهة أخرى بحجة تعلم صنعة تفيده مستقبلاً دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأعمال فيها إرهاق للطفل؛ لأنها تفوق قدرته وطاقته، وهذا بحد ذاته اعتداء على طفولته، وإن لم يتعرض لعنف ظاهر جسدي كان أو نفسي.

مظاهر العنف الأسري:

مظاهر العنف الأسري تتمثل فيما يلي (الفرساني، الزهراني، 2023: 235):

العنف المادي (الجسدي): نمط سلوكي يتمثل في إحداث المسيء الإصابات عمدية، ويعتبر العنف الجسدي من أشد وأبرز مظاهر العنف، ويتنوع من أبسط الأشكال إلى أخطرها وأشدها، مثل: الضرب، وشد الشعر، والصفع أو الدفع، المسلك بعنف، لوي الذراع، والرمي على الأرض، واللكم، والعض، الدهس، والعزل أو الحبس.

العنف المعنوي (النفسي): والمراد بالعنف المعنوي كل فعل مؤذٍ نفسيًا، ويعتبر من أكثر أنواع العنف شيوعًا في المجتمعات والفقيرة على حد سواء، وقد يتمثل العنف المعنوي بأن يقوم الشخص القائم بالسلطة بمنع أحد من أفراد الأسرة من ممارسة أعمال يرغبون بالقيام بها، مثل: استكمال التعليم أو الخروج للعمل، أو قد يأخذ صورة من صور الإكراه، كأن يهدد المُعنِف بكشف السر أو إتلاف ممتلكات، أو تهديدهم بالحبس في المنزل وعدم الخروج، أو التهديد بالطلاق والهجر والحرمان من الأبناء أو إبذائهم، وغيرها من أنواع أو أشكال التهديد الصادرة عن رب الأسرة أو من يُمارس العنف في إطار الحياة الأسرية.

العنف الإلكتروني: يتضمن أي فعل مؤذٍ للشخص، ويأتي عن طريق استخدام التكنولوجيا الإلكترونية عبر الإنترنت، وتشمل تكنولوجيا الأجهزة الإلكترونية والمعدات، مثل: الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، وأجهزة لوحية (الأيباد)، وكذلك وسائل الاتصال بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، والرسائل النصية سواء عن طريق الأيفون، أو الكمبيوتر، أو اللاتوب، أوأشرطة الفيديو، وغرف الدردشة، والمواقع الأخرى.

العنف الاجتماعي: هو تعبير صارم عن القوة التي تُمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى، ويعبر هذا العنف عن القوة القاهرة المُمارَسة على شخص ما.

آثار العنف الأسري على الفرد والمجتمع:

إن آثار العنف الأسري على المجتمع كثيرة وخطيرة في الوقت نفسه، ويمكن تصنيفها فيما يلي (الراوي، ٢٠١٦، 95):

- **الانحراف والوقوع في براثن الجرائم:** قد يؤدي العنف الأسري في بعض الأحيان إلى تهيئة الظروف للانحراف لاسيما الأولاد من البنين والبنات؛ نتيجة لشعورهم بعدم الأمان الاجتماعي وضعف القدرة لديهم على مواجهة المشكلات.
- **تدمير القيم والمبادئ والأخلاق والأعراف:** إن العنف الأسري يحدث خللا في نسق القيم الاجتماعية والدينية، الأمر الذي ينتج عنه بالنتيجة النهائية جيلًا من الأبناء مشككًا في قيم آبائه ومجتمعه.

كما تصنف الآثار الناجمة عن العنف الأسري إلى ثلاثة تصنيفات ينبثق منها عددًا من الآثار الفرعية، وهي كالآتي:

1- **الآثار النفسية والمعنوية للعنف الأسري:**

يمكن تصنيفها فيما يلي (المومني، ١١ أغسطس ٢٠٢١):

- المشكلات النفسية التي تظهر على الأفراد سواء الأطفال أو النساء أو الرجال؛ نتيجة العنف الأسري، مثل: عدم القدرة على حل المشكلات، وصعوبة التركيز، وجلد النفس والذات، وعدم التعاطف أو الاهتمام بالآخرين.
- تختلف الأعراض النفسية التي يسببها العنف الأسري من فرد لآخر، إلا أنها تشمل الشعور بالذل والعار، والغضب، والشعور بالاكتئاب، وأخيرًا قد تؤدي إلى الانتحار.
- فقدان القدرة أو الرغبة بإنجاز أي مهام أو حتى التوجه إلى المدرسة أو العمل.
- ظهور اضطرابات الكرب التالي للصدمة النفسية نتيجة العنف الأسري، مثل: القلق، والكوابيس، واسترجاع ذكريات الماضي.
- الشعور بالخوف من المستقبل، وانعدام الأمل، والتشكيك في الإيمان والمعتقدات الدينية.

آثار العنف ضد الرجل:

لم يقتصر العنف الأسري على الأطفال أو النساء بل يتعرض الرجال أيضًا للعنف بأشكاله جميعها، إلا أن عمليات الإبلاغ عن حالات العنف عند الرجال أقل منها عند النساء، كما أن الرجال الذين تعرضوا للعنف هم أكثر عرضةً لتعاطي الكحول والمخدرات والمسكرات، أما كبار السن من الرجال الذين تعرضوا للعنف فإنّهم يعانون من أعراض اكتئاب حادة، وقد ظهرت أعراض ما بعد الصدمة عند الرجال بشكلٍ كبيرٍ، واختلف أثرها باختلاف الموقع والعرق والثقافة (Perryman, Appleton, 2016: 13-14).

العنف الأسري وعلاقته بالجرائم الإلكترونية:

إن اتساع العالم الافتراضي وضعف الروابط: (الفردية، والاجتماعية، والشعور بالانتماء) أدى إلى الإحساس بعدم الاندماج، ويؤدي أيضًا إلى عدم الامتثال إلى الأوامر والنواهي الصادرة من قبل السلطة الأبوية أو الزوجية داخل الأسرة، مما يدفع الأب أو الزوج أو أي مسئول في الأسرة إلى العنف كمتنفس غير شرعي وغير قانوني، وربما يعاني رب الأسرة من اضطرابات نفسية أو غيرها فيكون هو سبب العنف (الكلابي،2021: 43).

فجرائم العنف الأسري ليست بالجرائم المُستحدَثة بل هي قديمة قدم البشرية نفسها، ولكنها كانت تتخذ أشكالًا وألوانًا مختلفة بحسب الزمان والمكان (المزوري، 2015: 301).

الطرد من المنزل:

يُمارس هذا النوع من جرائم العنف الأسري ضد الذكور وذلك لاعتبارات اجتماعية تميز المجتمعات العربية عن غيرها، اذ يُعد هذا النوع من العنف الأسري الطلقة الأخيرة التي يستخدمها الأبوان عند عدم التمكن من تهذيب سلوك الابن "الضحية"، وقد يكون المطرود من المنزل هو الزوج أو الزوجة من قبل أحدهما (العلاف، 2019: 5).

العنف الإلكتروني والجرائم الإلكترونية للأسرة:

العنف الإلكتروني ظاهرة مركبة لها أسبابها ودوافعها المتداخلة التي يقوي بعضها مع بعض، اذ لا يمكن عزوها إلى سبب واحد فقط، فقد يكون أحد هذه الأسباب له أثر أكثر من غيره (الراشدة، 2011: 1654).

وعلى الرغم من أن جرائم العنف الأسري التي انتقلت أيضًا إلى الواقع الافتراضي مُهدِدة لأركان الأسرة إذا لم تقمْ الأسرة بمواجهتها، إلا أنه يمكن القول: أن النشاط الإجرامي المكون لهذه الجرائم يملأ الفضاء المحيط بنا دون أن تشعر به؛ لأنه ينساب عبر أجهزة الاتصال عن بُعد، فضلًا عن ذلك دهاء وذكاء وخبرة المجرم المعلوماتي، الأمر الذي يجعل من الصعب كشف جريمته، ولعل مما يزيد في هدوء هذه الجرائم نعومتها، فالمجرم المعلوماتي لا يُعد كسائر المجرمين الآخرين إذ لا ينظر إليه المجتمع على أنه مجرم بالمعنى المتعارف عليه كونه ينتمي إلى مستوى اجتماعي مرتفع نسبيًا عن غيره من المجرمين (الحسيني، 2017 :51).

تعريف الجريمة الإلكترونية:

تعريف الجريمة

الجريمة فعيلة من (جَرَمَ)، ومادة (جَرَمَ) أصل واحد يرجع إليه الفروع، فالجرم القطع، ويقال: جَرَمْتُ صوف الشاة وأخذتُهُ، وجَرَمَ النَّخْلَ وجَرَمَ التَّمْرَ يَجْرِمُهُ جَرْمًا إِذَا صَرَمَهُ

وقَطَعَهُ، وجَرَمَ لأهله كَسَبَ لهم؛ لأن الذي يحوزه كأنه اقتطعه، والجرم والجريمة الذنب هو من القطع لأنه كسب، والكسب اقتطاع (الزبيدي، 1994)، (زكريا، :445).

وأَجْرَمَ صار ذا جُرم أي كَسْبِ، واستعير ذلك لكل اكتساب مكروه، ولا يكاد يقال في عامة كلامهم للكيس المحمود (الأصفهاني، 1412هـ: 192)، (الحلبي،١٩٩٦، 321).

وهذا المعنى العام تدخل فيه كل مخالفة للشرع، ولهذا جاء وصف الله تعالى للكفار بالإجرام، ومن أمثلته قوله تعالى:(وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ) (الأعراف(٤٠)، وقوله عز وجل: (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ) (الزخرف (٧٤-٧٥)

وقد تبين بهذا أن الجريمة بمعناها العام: هي إتيان فعل مُحرم يُعاقب على فعله، أو ترك فعل مأمور به معاقب على تركه، وذلك أن الله تعالى قرر عقابًا لكل من يخالف أوامره ونواهيه.

وهو إما أن يكون عقابًا دنيويًا ينفذه الحكام، وإما أن يكون تكليفًا دينيًا يكفر به عما ارتكب في جنب الله تعالى، مثل: كفارة اليمين، وإما أن يكون عقابًا أخرويًا يتولى تنفيذه الحاكم الديان، وهو خير الفاصلين، فكل جريمة لها في الشرع جزاء إما عاجل في الدنيا وإما أجل في الآخرة، إلا أن يتوب المجرم توبة نصوحًا، أو يتغمده الله تعالى برحمته ويغفر له بمشيئته (أبو زهرة، ،2008: 20-21)

لا يوجد إجماع على تعريف الجريمة الإلكترونية من حيث: كيف تُعرف؟، أو ما هي الجرائم التي تتضمنها الجريمة الإلكترونية؟، وكما يقول فان دير هلست ونيف: يغيب التعريف العام والإطار النظري المُتسق مع هذا الحقل من الجريمة، وفي أغلب الأحيان تُستخدَم مصطلحات، مثل: (لافتراضية، والحاسوب، والإلكترونية الرقمية)، ويتراوح تعريف الجريمة الإلكترونية بين الجرائم التي تُرتكَب بواسطة الحاسوب إلى الجرائم التي تُرتكَب بأي نوع من المعدات الرقمية (صلاح الدين، 2020: 594).

كما تعرف الجرائم الإلكترونية بأنها: الممارسات التي تستخدم شبكات الاتصال الحديثة كالإنترنت وما يتبعه من أدوات كالبريد الإلكتروني، وغرف المحادثة، والهواتف المحمولة؛ بهدف إلحاق الضر النفسي والبدني بالفرد أو مجموعة سواء أكان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر مع توافر باعث إجرامي (الرحباني، 2019:27).

أنواع الجرائم الإلكترونية:

يمكن تحديدها فيما يلي (الهديف، شتيب، 2022 :148):

- **النوع الأول:** يتمثل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات متى ارتكبت باستعمال الشبكة.

- **النوع الثاني:** يتضمن دعم الأنشطة الاجرامية، ويتعلق الأمر بما تلعبه الشبكة من دور في دعم جرائم: غسيل الأموال والمخدرات، وتجارة الأسلحة، واستعمال الشبكة كسوق للترويج غير المشروع في هذه المجالات.
- **النوع الثالث**: يمثل جرائم الدخول في نظام المعالجة الآلية للمعطيات والحصول على البيانات والمعلومات المكونة للحاسوب وتغيرها أو تعديلها أو حذفها، مما يغير مجرى عمل الحاسوب.
- **النوع الرابع:** ويشمل كل ما يرتبط بشبكات الهاتف وما يمكن أن يقع عليه من انتهاكات باستغلال شفرات شبكة الإنترنت.
- **النوع الخامس:** يتمثل في الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتتضمن هذه العملية نسخ البرامج دون وجه حق وسرقة المليكة الفكرية المعروضة على الشبكة دون إذن من صاحبها، وذلك من خلال طبعها أو تسويقها واستغلالها بأي صورةٍ طبقًا لقانون الحماية الفكرية.

ويمكن تقسيمها إلى الفئات الأربعة الآتية (الدويري، 2023: 94-95):

- **التعدي على الإنترنت**: عبور الحدود الإلكترونية إلى أنظمة الحاسوب الخاصة بأشخاص آخرين؛ حيث يتم بالفعل إنشاء حقوق الملكية تتسبب في أضرار، مثل: القرصنة، وتوزيع الفيروسات.
- **الخداع والسرقات الإلكترونية:** توجد أنواع مختلفة من الأضرار، مثل: الاستحواذ الذي يمكن أن يحدث داخل الفضاء السيبراني في أحد المستويات، تكون الأنماط الأكثر تقليدية للسرقة، مثل: (الاستخدام الاحتيالي لبطاقات الائتمان والنقد السيبراني)، ولكن هناك أيضًا قلق حالي خاص بشأن الاحتمال المتزايد للاقتحام على الحسابات المصرفية عبر الإنترنت؛ حيث أصبحت الخدمات المصرفية الإلكترونية أكثر جماهيرية.
- **المواد الإباحية السيبرانية**: مخالفة قوانين الفحش والآداب.
- **العنف الإلكتروني:** التأثير العنيف للأنشطة الإلكترونية للآخرين على التجمعات الفردية أو الاجتماعية أو السياسية، بالإضافة إلى أن مثل هذه الأنشطة لا يجب أن يكون لها مظهر مباشر، فإن الصحيح يشعر مع ذلك بعنف الفعل، ويمكن أن تتحمل آثارًا نفسية طويلة الأمد نتيجة لذلك.

دوافع الجريمة الإلكترونية تختلف أسباب ودوافع الجريمة الإلكترونية، فهي متعددة أهمها (منخرفيس، 2023: 1303-1304):

- الدوافع الشخصية للمجرمين تجاه الضحية.
- الانبهار بالتقنية المعلوماتية وانتشارها في المجتمعات الحديثة.

- تحقيق ما يسمى ب Fantasme électronique؛ أي تحقيق انتصارات تقنية.
- الحاجة لتحقيق الثراء السريع للحصول على المعلومات بشتى السُبل.
- التنافس السياسي والاقتصادي بين الدول من خلال اختراق قراصنة دولة ما نظم المعلوماتية الدول الأخرى؛ بهدف التجسس مثلا، بالإضافة إلى التسابق الفضائي والعسكري بين الدول.
- أسباب اجتماعية وأخلاقية؛ حيث وجدت مجموعات تطلق على نفسها مجموعات الكراهية على الإنترنت، وتزدري هذه المجموعات كل القيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمعات وخاصة تلك المرتبطة بالأسرة، وهناك مواقع الإلحاد التي تطالب بإلغاء الدين والدولة والأسرة، وتحرير الإنسان من تلك القيود.

وفيما يلي عرض لهذه العوامل التي أدت إلى ظهور الجرائم الإلكترونية في النقاط التالية (مبروك، ذيب، 2023: 836-837):

- للتكنولوجيا دور في تقدم البشرية وفي تطورها وازدهارها، وهذا هو الوجه المشرق للتكنولوجيا التي من شأنها تسهيل الحياة وأساليبها، ولكن كما هو معروف كلما تقدمت الإنسانية بالتوازي زادت وسائل الإجرام، فالإجرام هو الوجه المظلم للتكنولوجيا فقد ساعدت التكنولوجيا في ظهور أنماط من الجرائم غير معهودة ومألوفة من قبل خاصةً مع ظاهرة العولمة، فالتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُعد أحد الأسباب في ظهور ظاهرة العولمة.
- مع ظهور ظاهرة العولمة ظهرت معها مجموعة من الظواهر الإجرامية الإلكترونية والمستجدة التي ارتبط الكثير منها بالمنظمات الإجرامية الدولية، وقد أسهمت العولمة في تسهيل وتسخير خيارات متنوعة وتوفيرها أمام تلك المنظمات الإجرامية، ما جعل نشاطها يتميز بالطابع الدولي العابر للقارات".
- التكنولوجيا هي كانت نتيجة التطور في الحياة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وإنشاء الصناعات، كما وجد الأفراد أنفسهم يعيشون في مجتمعات جديدة تقوم على المصالح: (المادية، والإنتاجية، والاستهلاكية)، ولأن هذا التطور يتميز بالسرعة والتغيير فقد ظهرت أنماط السلوك المنحرف التي خرجت بالإنسان عن الطابع التقليدي المعروف للجريمة، مما أوجد الجرائم المستحدثة في أساليبها وأهدافها وضحاياها.
- كما أن تطور التقنيات ووسائل الاتصالات قد ساهم في انتشار وعولمة الجريمة وبروز جرائم: (اجتماعية، واقتصادية) مستحدثة، واستفادت العصابات الإجرامية من توظيف التقنيات والاتصالات في النشاط الإجرامي، مثل: (التصنت، والاحتيال على المصاريف، واعتراض بطاقات الائتمان و سرقتها و استخدامها الغير مشروع، والابتزاز والسطو

على البنوك إلكترونيًا، والتزييف والتزوير، والتهرب الضريبي، والاحتيال بالحاسب، وغيرها)، بالإضافة إلى استخدام برمجيات التشفير لحماية النشاطات الإجرامية، وإنشاء المواقع الإباحية والترويج لها واستغلال الأحداث في ذلك، يُلاحظ أن كل تلك الجرائم المستحدثة هي نتيجة التطورات التدريجية في استخدام شبكة الإنترنت، فوجود الإنترنت أدى إلى تطور الجرائم التقليدية واستحداث جرائم أخرى جديدة.

السمات الشخصية للمجرم الإلكتروني:

المجرم الإلكتروني شخص لدية قدره على تشغيل الحاسب الآلي واستخدامه، وليس المقصود بالقدرة هو الخبرة العالية، ولكن القدرة هنا تتمثل في معرفة كيفية ارتكاب الجريمة من خلال الحاسب الآلي، وتوجد مجموعة من الخصائص التي يتميز بها المجرم الإلكتروني، وهي كما يلي (رجب، 2023: 315):

1- **المجرم الإلكتروني إنسان اجتماعي:** فهو شخص متكيف اجتماعيًا، وإنسان غير عنيف خلافًا للمجرمين التقليديين، فهو يرتكب جريمته بكل هدوء وتروي ثم يمحو آثارها بسهولة ويسر.

2- **المجرم الإلكتروني محترف وذكي في الإجرام الإلكتروني:** عادة هو إجرام الأذكياء وذلك بالمقارنة بالإجرام التقليدي الذي يميل إلى العنف، فالمجرم الإلكتروني ليس عليه سوى زرع الفيروسات أو استخدام القنابل المنطقية أو الزمنية؛ لكي يشل حركة النظام الإلكتروني.

3- **مجرم يعود للإجرام كما يتميز المجرم الإلكتروني بأنه:** يعود للجريمة دائمًا، فهو يوظف مهاراته في كيفية الدخول غير المُصرَح به مرات ومرات.

4- **مجرم متخصص:** له قدرة فائقة في المهارة التقنية، ويستغل مداركه ومهاراته في اختراق الشبكات وكسر كلمات المرور أو الشفرات.

5- **المجرم الإلكتروني:** لا يستعمل العنف المادي في جريمته، فالمجرم لا يلجأ إلى العنف في ارتكاب الجريمة كما هو الحال لدى المجرم التقليدي؛ لأنه لا يواجه الأشخاص الطبيعيين أثناء ارتكاب الجريمة، وإنما يواجه أشخاصًا معنويين، الأمر الذي يستبعد اللجوء إلى العنف كاستعمال السلاح الأبيض وغيره للتخلص ممن يصادفه.

خصائص الجرائم الإلكترونية:

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الجرائم الإلكترونية عن غيرها من الجرائم، وتشمل على ما يلي (الهادي، 2020، 846-847):

1- أنها تعتمد على التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال كالكمبيوتر والانترنت، وتستخدمها كأدوات لتحقيق وتنفيذ الجريمة.

2- أن الجريمة الإلكترونية لا تقيدها الحدود المكانية.

3- في كثير من الأحيان يصعب مُلاحقة الأشخاص مرتكبي تلك الجرائم؛ لأنه بسهولة يقومون بانتحال شخصيات وهويات مزيفة، ما يصعب معه ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم.

4- سهولة ارتكاب الجرائم الإلكترونية مقارنة بالجرائم التقليدية التي تحتاج إلى تخطيط وتنفيذ مادي، أما الجريمة الإلكترونية فيمكن للشخص القيام به وهو موجود في منزله، وجني الأموال دون أن يقوم بأي جهد بدني يذكر.

5- سرعة التنفيذ لا يتطلب تنفيذ الجريمة الإلكترونية الوقت الكثير وبضغطة واحدة على لوحة المفاتيح يمكن أن تنتقل ملايين الدولارات من مكان إلى آخر.

صعوبة اكتشاف وإثبات الجريمة الإلكترونية: إن إقامة الدليل وإسناده إلى المتهم هو الأصل في الجريمة، إلا أنه وبفضل التطورات الهائلة في التقنيات المعلوماتية وظهور ما يسمى بالدليل الرقمي الذي يتمثل في مجموعة بيانات مأخوذة من تجهيزات حاسوبية وشبكات معلوماتية، وهذا الدليل يمكن نقله بسرعة فائقة من مكان إلى آخر، كما يمكن إلغاؤه والعبث به نظرًا لطبيعته، فالجريمة الإلكترونية لا تترك آثارًا ملموسة ومن ثم لا تترك شهودًا يمكن الاستدلال بأقوالهم ولا أدلة مادية يمكن فحصها؛ لأنها تقع في بيئة افتراضية يتم فيها نقل المعلومات وتداولها بواسطة نبضات إلكترونية غيرها مرئية (واصل، 2023: 25).

كما أنها جريمة ناعمة تنفذ بسرعة، وهي صعبة الإثبات ناعمة أي أنها لا تتطلب لارتكابها العنف ولا استعمال الأدوات الخطيرة كالأسلحة وغيرها، فنقل بيانات ممنوعة أو التلاعب بأرصدة البنوك مثلا لا تحتاج إلا إلى لمسات أزرار تنفذ بسرعة؛ أي أنها تتميز بإمكانية تنفيذها بسرعة، فأغلب الجرائم المعلوماتية ترتكب في وقت قصير جداً قد لا يتجاوز الثانية الواحدة، وفي المقابل فهي صعبة الإثبات لعدم وجود الآثار المادية التقليدية، مثل: بقع الدم، وتكسير خلع .. الخ، وهذا ما جعل وسائل الإثبات التقليدية غير كافية، مما أدى إلى البحث عن أدلة فعالة لإثباتها، مثل: استخراج البصمات الصوتية، أو استعمال شبكية العين ومضاهاتها باستخدام وسائل آلية سريعة (بوعروج، 2023: 9).

يمتد تأثير الجرائم الإلكترونية إلى ما هو أبعد من الخسائر المالية وانتهاكات الخصوصية، مما يؤثر على القطاعات الحيوية، مثل: (الرعاية الصحية، والأمن القومي)، ففي السنوات الأخيرة كانت هناك حالات من الهجمات الإلكترونية التي استهدفت مؤسسات الرعاية الصحية، مما أدى إلى تعطيل عملياتها وتعريض بيانات المرضى للخطر فلا تهدد هذه الهجمات سرية السجلات الطبية فحسب، بل تشكل أيضًا تهديدًا لجودة خدمات الرعاية الصحية المُقدَمة للسكان بالإضافة إلى ذلك، ويمكن أن يكون للجرائم السيبرانية عواقب: (اجتماعية، ونفسية) على الأفراد والمجتمعات، فقد تم الإبلاغ عن حالات التنمر والمضايقات

وعمليات الاحتيال عبر الإنترنت، مما تسبب في ضائقة عاطفية وأذى نفسي للصحاب، ويمكن أن تؤدي مثل هذه الحوادث إلى تراجع الثقة في منصات الإنترنت، مما يعيق اعتماد واستخدام التقنيات الرقمية لأغراض مختلفة (الرواشدة، 2024: 134)

أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية:

يمكن تحديد أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية فيما يلي (محمد، 2022 :469-470):

1- **سهولة الوصول:** من المعروف أن أي شخص بالعالم يمكن أن يتصل بالإنترنت، لذا يكفي أن تمتلك حاسوبًا واشتراكًا دوريًا، هذا ما خلق مشكلة حماية نظم الحاسوب ضد الوصول غير المُصرَح به، حيث توفر الإمكانات لانتهاك التكنولوجيا.

2- **الإهمال:** عبارة عن عدم الانتباه لحماية النظم المعلوماتية، ويعتبر إهمالًا يسمح للمجرمين بالتحكم أو تدمير الحاسوب.

3- **الانتقام أو التحفيز**: المجرم المعلوماتي يسعى دائما لتحدي نفسه؛ ليتكون لديه نوع من الطمع الدائم في إتقان الأنظمة المعقدة لإلحاق الضرر والخسائر بالضحايا خاصة الشباب، ومنهم الذين تحركهم رغباتهم للحصول على عائدات مالية بسرعة، ويكون هدفهم العبث بالبيانات الخاصة بأعمال التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني.

4- **ضعف تنفيذ القوانين وفرضها.**

5- **جرائم الإنترنت بهدف الدعاية أو اكتساب الشهرة**: أغلبها تتم من طرف شباب وهدفهم منها لكن دون إلحاق الأذى بالآخرين.

6- **الأسباب النفسية:** كالإحباط والفراغ الذي يعاني منه بعض مستخدمي الإنترنت ما يؤدي بهم إلى استكشاف طرق القرصنة وتعلمها؛ لملأ الفراغ وتحقيق الربح المادي.

7- **عدم وعي المستخدمين**: خاصة مع إهمالهم لسُبل الحماية اللازمة كتعيين نظم التشغيل وتثبيت برامج: (الأمن والحماية)، كما يميلون لاستخدام المواقع غير الموثوقة التي تحتوي العديد من الثغرات المساعدة على عمليات القرصنة والتي تنشر الفيروسات.

تدبير الإعلام لتحقيق الأمن الفكري والإعلامي لتصدي للجرائم الإلكترونية:

يمكن تحديدها فيما يلي (لخضر، 2023: 517-518):

1- إعادة مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالجرائم والجنح والجنايات وتكييفها مع مستجدات الواقع التكنولوجي الجديد.

2- تكثيف برامج التكوين للهيئات: (التعليمية، والأمنية، والقضائية) في تكنولوجيا المعلوماتية والرقمية وتزويدهم بالمهارات اللازمة، وقصد التحسين الدوري لمعارفهم وتمكينهم من معالجة الوضعيات التي تعترضهم بكفاءة أكثر.

3- ترقية الثقافة الرقمية Digital culture لدى المجتمع من خلال تكثيف الحصص والبرامج التي تشرح مخاطر التوظيف السيئ للتكنولوجيا على الأفراد والأطفال خصوصًا، وأساليب التحايل الرقمي في شتى الميادين: (التجارة، وكسب الأموال، الابتزاز، وانتحال الشخصية التشهير، القرصنة، الاختراق الألعاب المواقع الجهادية والإباحية... الخ)، والعمل على تقديم إرشادات هامة حول الإجراءات اللازم اتخاذها؛ للوقاية منها ومعرفة تدابير الحماية حال التعرض لمثل هذه الحالات.

4- تكييف المناهج الدراسية مع مستجدات البيئة الرقمية خاصة في المراحل الابتدائية، وذلك بإقرار مواد تهتم بالوعي الرقمي والتربية التكنولوجية، وتعليم التلاميذ الاستعمالات الجيدة والسليمة للتكنولوجيا، وتحذيرهم من عواقب وخطورة التوظيف الخاطئ لها.

5- ضرورة التركيز على التكوين المتخصص في الإعلام الأمني Security media "، وترقية مهارات رجال الأمن والشرطة القضائية والعلمية في مجال التكنولوجيات بشكل مستمر؛ لمواكبة التحديثات المستجدة ومعرفة تقنيات التعامل مع الجرائم الإلكترونية.

6- وضع إطار تعريفي شامل للجرائم الحديثة المتعلقة بمخاطر الإنترنت، وتوعية الآباء بمدى خطورتها وعواقبها وطبيعتها وآثارها: (النفسية، والاجتماعية، والأخلاقية، والأمنية) على أبنائهم.

7- تنقيح وتهذيب المحتوى الإعلامي المُقدَم سواء على التلفزيون أو شبكات التواصل والإنترنت، وحجب المواقع الإباحية والجهادية، ومنع الأفلام التي تروج للصور الوحشية والابتذال الأخلاقي.

8- تكوين مجموعة الأساتذة في مجال علم النفس التربوي Educational psychology وعلم نفس المراهق ومجال الإعلام الآلي؛ لبيان آثار التكنولوجيات الرقمية الحديثة، ومعرفة سُبل استثمارها في الميدان المعرفي والعلمي، وكشف مخاطرها مع الاستماع لانشغالات الطلبة وتوجيههم ومرافقتهم ونفسيًا.

9- ضرورة الانتقال من الاستراتيجية الدفاعية إلى الاستراتيجية الوقائية والتنافسية والاستباقية، ومن الأمن بمفهومه التقليدي إلى الأمن الفكري والمعلوماتي والسيبراني، معتبرًا أن كل جريمة هي انحراف على مستوى الفكر.

10- التسويق الإعلامي التنافسي للقيم الوطنية، وتشجيع الجمعيات الشبابية التي تهتم بقضايا الشباب وتطلعاتهم، وإنشاء خلايا الاستماع والتوجيه والنصح للشباب بما فيهم المنحرف؛ وذلك للانتقال من دور المتلقي والمتأثر إلى دور المرسل والمؤثر.

واقع العنف الأسري في مصر:

تشكل الجرائم الإلكترونية التي يمارسها أفراد المجتمع بأنماطها المختلفة من مخاطر عدة على المجتمع، لا سيما في ظل التطور الهائل في الأدوات والوسائل الإلكترونية المُستخدَمة، وبما يُهدد ما تم تحقيقه من طفرة تنموية، وكذلك تهديدها المستمر للثروات والبنية الإلكترونية التي أصبحت أحد الأعمدة الرئيسة لتيسير كافة الأنشطة: الاقتصادية، والإدارية، والمالية، وغيرها، وحفظ كافة الوثائق، وتحقيق التغذية المعلوماتية اللازمة؛ بهدف حل المشكلات والقضايا بصورة فاعلة، وإضافة إلى ما سبق فإن تلك الجرائم تُعد أكثر خطورة على أمن المجتمع؛ لأن البعض من أنماط هذه الجرائم العابرة للوطن تتطلب ملاحقة مرتكبيها اتخاذ نمطًا قانونيًا وإجرائيًا يختلف عن المُتبَع في التعامل مع الجرائم التقليدية الأخرى، كما تتزايد خطورة الجرائم الإلكترونية بسبب تعدد أنماطها، وأيضًا التطور المستمر في التقنيات الإلكترونية التي أوجدت مجالًا واسعًا لإساءة استغلالها من قبل بعض من الدول والجماعات، لارتكاب الأفعال والسلوكيات التي من شأنها تهديد الأمن القومي والوحدة الوطنية، وتعريض النسيج الاجتماعي للتعرق، وإحداث الفوضي والتخريب بمؤسسات المجتمع وبنيته سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية (سلامة، 2023: 400).

وفي مصر يتعرضون للعنف الجسدي، ويُعد العنف النفسي أكثر الأشكال شيوعًا التي يتعرض لها الأطفال بنسبة 70% في المنزل، أما بالنسبة للعنف الجنسي للأطفال نتيجة للختان أو غيرها من العادات والممارسات المختلفة كالتحرش والاغتصاب فبلغت النسبة 55% من الأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي، إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى 93% من الأطفال الذين تعرضوا للعنف بحسب تصريح سابق لمدير خط نجدة الطفل/ صبري عثمان، لأحد البرامج التليفزيونية في أغسطس 2021م.وعلى مدار السنوات الثلاث الأخيرة تزايدت حالات العنف الأسري، وتنوعت أشكال الاعتداء من الآباء أو الأقارب على أطفالهم ما بين التعذيب الجسدي والاغتصاب والقتل، وأصبح ملحوظًا، لا سيما بعدما سجلت المحافظة 5 وقائع قتل وتعذيب للأطفال على يد أبائهم في الفترة الأخيرة؛ وذلك بسبب غياب الوعي لدى الأهل في التعامل مع الأبناء وكيفية تربيتهم في الفترة من يناير 2018م إلى يوليو 2019م، وتلقى خط نجدة الطفل 363 ألف استغاثة بحسب الدكتورة/ عزة العشماوي الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة، كما كان منها 26 ألف و 932 من حالات الأطفال المعرضين للخطر والناجين من العنف الذين قُدِمت لهم خدمات إحالة للجهات المختصة، وكذلك الدعم النفسي (العصامي، 2023: 422).

كما يشير المسح الصحي للأسرة المصرية الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام 2022م إلى أن حوالي ثلث السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر 15-49 قد تعرضن لصورة من صور العنف من قبل الزوج وبشكلٍ عامٍ، فتتعرض النساء داخل نطاق الأسرة إلى العنف الجسدي بنسبة 25%، وتتعرض 22% إلى العنف النفسي، وحوالي 6% يتعرضن إلى العنف الجنسي (علي، 30 مايو 2023).

كما أوضح تقرير "مرصد العنف" لشهر يوليو 2023، عن رصد التقرير 59 حالة عنف أسري، كما أشار إلى أن العنف طال الإناث من الأطفال بشكل متكرر خلال شهر يوليو. و سجل التقرير 76 واقعة، تضمنت عنفا جسديا ونفسيا أو اقتصاديا، كما شملت جرائم العنف نساء، وأطفالا من الجنسين في سياق علاقات داخل إطار الأسرة، أو في محيط الأقارب، كما جاءت بعض وقائع العنف خارج محيط الأسرة. وسجلت محافظة القاهرة أعلى معدل قتل بين المحافظات (5 حالات)، وقد تنوعت أعمار المعتدي عليهن، وكان بينهم أطفال ونساء؛ بسبب خلافات مادية أو اجتماعية، أو بهدف الابتزاز والسرقة. كما رصد التقرير 59 واقعة عنف داخل الأسرة، وهو ما يمثل أكثر من 77% خلال شهر يوليو، من ظاهرة العنف الاجتماعي والاقتصادي الواقع على النساء، والأطفال داخل المجتمع المصري. وتم رصد 20 حالة قتل، وقعت منها 8 حالات بالقاهرة الكبرى، تليها الشرقية والبحيرة وقنا بحدوث واقعتي قتل، بينما أمكن رصد حالة قتل واحدة في كل من بني سويف، والمنيا، وسوهاج، والغربية، ودمياط، والإسماعيلية(مركز التنمية والدعم والإعلام: يوليو 2023).

نتائج الدراسة الميدانية:

اختبارات الصدق والثبات:

1- الصدق الظاهري Face Validity:

استعانت الباحثة بالأساتذة المتخصصين في مجال الصحافة؛ لتحكيم استمارة تحليل الدراسة التحليلية، وقد أسفر الاستبيان عن مجموعة من الملاحظات أفادت الباحثة.

2- اختبارات الثبات Reliability :

يشير الثبات إلى الاتفاق الكامل في النتائج بين باحثين مختلفين يقومان بتحليل نفس مضمون المادة باستخدام نفس أداة التحليل؛ أي أنه في حالة إعادة تحليل نفس المادة الإعلامية مرة ثانية باستخدام نفس الأداة المطبقة المرة الأولى فإنه يتم الحصول على نفس النتائج نفسها، وتأتي عملية التأكد من الثبات إما عن طريق اختيار باحث لإعادة تحليل مضمون عينة فرعية من عينة الدراسة، أو أن يقوم الباحث نفسه بإعادة تحليل عينة من مضمون عينة الدراسة في فترة زمنية لاحقة، ويقيس مدى ثبات تحليله في الفترتين، وتم حساب ثبات أداة التحليل باستخدام معادلة "كوبر" لحساب عدد مرات اتفاق المحللين؛حيث قامت الباحثة بتحليل عينة

من المضامين المنشورة في مواقع الدراسة بعد فترة زمنية تفصله عن التطبيق الأول، ثم تم حساب النسبة المئوية للاتفاق، وتبين أن متوسط نسبة الاتفاق بينهم بلغت (90.98 %)، وهي نسبة عالية من الثبات، وتشير إلى ثبات أداة تحليل المضمون وصلاحيتها للاستخدام.

أولًا: تحليل مضمون المواقع الإلكترونية عينة الدراسة التى تناولت قضايا العنف الأسري والجرائم الإلكترونية:

جدول (1) المضامين المُثارة في موقعي (الأهرام، واليوم السابع)

نوع المادة	الأهرام		اليوم السابع		المجموع	النسبة %	الترتيب
	ك	%	ك	%			
العنف الأسري	158	%79	178	%82.4	336	%80.77	1
الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالعنف الأسري	42	%21	38	%17.6	80	%19.23	2
المجموع	200	%100	216	%100	416	%100	-
النسبة %	%48.08	-	%51.92	-	%100	-	

يتضح من الجدول السابق ارتفاع القضايا التي تناولها موقع اليوم السابع عن موقع الأهرام بنسبة (51,9%) لموقع اليوم السابع، بينما زاد عدد القضايا التي تم تناولها فيما يخص العنف الأسري بشكلٍ عام بنسبة (53%)، وهذا يؤكد على ما أوصت به دراسة (Blessing, IROH, 2021) بضرورة دمج التقارير المُتعلقة بالنوع الاجتماعي في مناهج الصحافة؛ لتعريف المراسلين المستقبليين بشكل أفضل بالمهارات والتقنيات المطلوبة بتغطية القضايا المتعلقة بالعنف الأسري، بينما جاءت الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالعنف الأسري الأقل تداولًا في الموقعين.

جدول(2) نوع المضامين المُثارة في موقعي (الأهرام، واليوم السابع) في قضايا العنف الأسري

نوع المادة	الأهرام		اليوم السابع		المجموع		الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	
أخبار عربية	6	%3.80	4	%2.25	10	%2.98	9
مقالات	6	%3.80	12	%6.74	18	%5.36	6
حوادث	6	%3.80	5	%2.81	11	%3.27	8
تقارير	4	%2.53	6	%3.37	10	%2.98	9
أخبار عاجلة	62	%39.24	59	%33.15	121	%36.01	1
أخبار عالمية	11	%6.96	24	%13.48	35	%10.42	4
تحقيقات	15	%9.49	24	%13.48	39	%11.61	3
فيديو	4	%2.53	8	%4.49	12	%3.57	7
أخبار محافظات	31	%19.62	13	%7.30	44	%13.10	2
فن وسوشال ميديا	11	%6.96	21	%11.80	32	%9.52	5
صور	2	%1.27	1	%0.56	3	%0.89	10
كاريكاتير	-	0	1	0.56%	1	%0.30	11
المجموع	158	%100	178	%100	336	%100	-
النسبة %	%47.02	-	%52.98	-	%100	-	

يتضح من الجدول السابق الصحف عينة الدراسة بالمضامين (أخبار عاجلة) جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة (36,01%)، وتُعد صحيفة الأهرام هي الأولى في التناول بنسبة (39,24%)، وجاءت في المركز الثاني (أخبار محافظات) بنسبة (13,10%)، واهتمت بالتناول صحيفة الأهرام عن صحيفة اليوم السابع، بينما جاءت في المركز الثالث (تحقيقات) بنسبة (11.61%)، وهنا اهتمت صحيفة اليوم السابع عن صحيفة الأهرام، وجاءت في المرتبة الأخيرة (الكاريكاتير).

ويتضح مما سبق: أن الاهتمام الأكبر للصحف في تناولها لقضايا العنف الأسري جاء على حساب تناول الأخبار السريعة لموضوعات العنف الأسري. ومن أشهر القضايا قضية طالبة الأسنان سارة خالد (منتصف يونيو/ حزيران 2022): لقيت طالبة الأسنان سارة خالد مصرعها إثر سقوطها من شرفة الطابق الخامس بعقار في منطقة مصر الجديدة بمحافظة القاهرة. وبيَّن تقرير الطب الشرعي أنها تعرضت لعنف بدني قبل وفاتها، نتج عنه بعض الكدمات في أنحاء متفرقة من جسدها. وقضية نيرة أشرف (20 يونيو/ حزيران 2022): جوار سور جامعة المنصورة في محافظة الدقهلية، وفي وضح النهار، وقعت جريمة قتل الطالبة الجامعية نيرة على يد زميلها محمد عادل، وقضية سلمى بهجت (9 أغسطس/ آب 2022): قتلت الطالبة سلمى بهجت على يد زميلها إسلام محمد بمدخل عقار سكني دائرة قسم أول الزقازيق بمحافظة الشرقية (شمالي البلاد)، طعنًا في أنحاء متفرقة من جسدها حتى فارقت الحياة، لرفضها وذويها خطبتها له. وقضية خلود السيد (17 أكتوبر/ تشرين الأول 2022)، حين تسلل خطيبها السابق من شرفة مسكنها بمحافظة بورسعيد (شمالي شرق البلاد)، حيث تعيش وشقيقها الذي تعول، وقتلها خنقًا، لرفضها الاستمرار في خطبته لما تبين لها أنه متزوج. وقضية بابا قتل ماما ورمها من البلكونة ٢٠٢٣/٠٣/٢٩، ويتضح من خلال تناول الصحف للمضامين المُثارة اهتمام الصحف بالجانب المعرفي لقضايا العنف؛ حيث احتلت الموضوعات المتعلقة بنشر أخبار عاجلة عن قضايا العنف الأسري المرتبة الأولى في التناول.

جدول (3) نوع المضامين المُثارة في موقعي الأهرام واليوم السابع في قضايا الجرائم الإلكترونية المتعلقة بقضايا العنف الأسري

نوع المادة	الأهرام		اليوم السابع		المجموع		الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	
أخبار عربية	3	7.14%	2	5.26%	5	6.25%	6
حوادث	13	30.95%	7	18.42%	20	25.00%	1
تقارير	1	2.38%	8	21.05%	9	11.25%	3
اخبار عاجلة	13	30.95%	6	15.79%	19	23.75%	2
أخبار عالمية	4	9.52%	5	13.16%	9	11.25%	3
تحقيقات	1	2.38%	2	5.26%	3	3.75%	7
أخبار محافظات	5	11.90%	2	5.26%	7	8.75%	4
فن وسوشال ميديا	1	2.38%	5	13.16%	6	7.50%	5
صور	1	%2.38	1	%2.63	2	2.50%	8

المجموع	42	%100	38	%100	80	%100	-
النسبة	**52.50%**	-	**47.50%**	-	**%100**	-	

كشفت بيانات الجدول السابق عن تسعة مضامين متعلقة بالجرائم الإلكترونية جاءت في مقدمتها (الحوادث) في المرتبة الأولى بنسبة (25%)، وكانت في المرتبة الأولى صحيفة الأهرام، بينما جاءت فى المرتبة الثانية (أخبار عاجلة) بنسبة (23,75%)، بينما جاءت فى المرتبة الثالثة كلًا من: (التقارير، والأخبار العالمية) بنسبة (11,25%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة (صور) بنسبة (2,50%). ومن اشهر القضايا التي تناولتها الصحف هي قضية بسنت خالد (3 يناير/ كانون الثاني 2022): في يناير/ كانون الثاني الماضي، تصدرت الفتاة القاصر "بسنت خالد" -بنت مدينة كفر الزيات بمحافظة الغربية (شمال البلاد)- مواقع التواصل بخبر انتحارها بتناول حبوب الغلة المسمومة، ويرجع ذلك لتعرضها للابتزاز الإلكتروني من خلال صور مفبركة. وقضية هايدي شحتة (30 يناير/ كانون الثاني 2022): تكررت مأساة "بسنت" مع أخرى أصغر سنًا "هايدي شحتة – 14 عامًا"، ابنة محافظة الشرقية (شمالي البلاد) التي انتحرت أيضًا بتناول حبوب الغلال، متأثرة باستغلال بالابتزاز من 6 من جيرانها الذين فبركوا لها صورًا فاضحةK ويتضح من خلال تناول الصحف للمضامين المُثارة اهتمام الصحف بالجانب المعرفي لقضايا الجرائم الإلكترونية؛ حيث احتلت الموضوعات المتعلقة بنشر حوادث عن قضايا العنف الأسري المرتبة الأولى في التناول، كما أن متابعة المبحوثين للحوادث ينتج عنه أثار نفسية ووجدانية لدى المتابعين؛ حيث يؤدي إلى زيادة الشعور بالغضب أو الخوف وغيرها، وهي من المشاعر التي تجعل العينة فى حالة تتبع دائمًا وترقب مستمر للعوامل المُسبِبة للعنف الأسري والحد من انتشارها داخل المجتمع.

جدول (4) أشكال الأطر الإعلامية التي تتناول قضايا العنف الأسري والجرائم الإلكترونية المُتعلقة بها

نوع المادة	الأهرام		اليوم السابع		المجموع		الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	
عرض للقضايا	19	%9.5	12	%5.56	31	%7.45	6
توعية بالقضايا	12	%6	28	%12.96	40	%9.62	5
سن القوانين	82	%41	85	%39.35	167	%40.14	1
سياسي	42	%21	37	%17.13	79	%18.99	2
اجتماعي	23	%11.5	35	%16.2	58	%13.94	3
تحليلي	22	%11	19	%8.8	41	%9.86	4
المجموع	200	%100	216	%100	416	%100	-
النسبة %	%48.08	-	%51.92	-	%100	-	

يتضح من الجدول السابق أن (سن القوانين) حصل على المرتبة الأولى فى أشكال الأطر الإعلامية التى تناول قضايا العنف الأُسري والجرائم الإلكترونية المتعلقة بها، وجاء ذلك بنسبة (40.14%)، وهذا يتفق مع دراسة (Laurence Cobbaert:2021) في أن التغطية

الإعلامية لقضايا العنف الأسري لها تأثير قوي على الاستجابات القانونية والسياسات العامة فى الواقع، كما أن عامة الناس يعتمدون في الغالب على المعلومات الواردة في التغطية الإخبارية للصحف، بينما جاء (سياسي) فى المرتبة الثانية بنسبة (18,99%)، بينما جاء (اجتماعي) في المرتبة الثالثة بنسبة (13,84%)، بينما جاء (عرض للقضايا) فى المرتبة الأخيرة بنسبة (7,45%)، ويوضح اهتمام العينة بسن القوانين يعطي أولوية كبيرة للتعرف على دور الدولة فى وضع القوانين والتشريعات التي تحد من ظاهرة العنف الأسري والجرائم المتعلقة بها، مما يسهم فى معرفة العقوابات الناتجه عن هذا النوع من الجرائم، ويؤدي إلى الحد من انتشار هذه الجرائم في المجتمع وتغيير السلوكيات السلبية لدى بعض الأفراد المتابعين للعنف الأُسري.

ثانيًا: الاستبانة:

المعلومات الديموغرافية:

تتضمن خصائص أفراد العينة عددًا من جمهور محافظة دمياط من مستخدمي المواقع الإلكترونية الإخبارية المصرية من حيث: (الجنس، والعمر، والتحصيل الدراسي، والعمل)، وهي كالآتي:

جدول(5) توزيع أفراد عينة الدراسة حساب المعلومات الديموغرافية

الخصائص		التكرار	النسبة%	المجموع
النوع	ذكر	160	%35.56	450
	أنثي	290	%64.44	
العمر	20- 30سنة	80	%17.78	450
	31- 40سنة	216	%48	
	41-50 سنة	118	%26.22	
	51- فأكثر	36	%8	
الحالة الاجتماعية	أعزب	65	%14.44	450
	متزوج	187	%41.56	
	مطلق	105	%23.33	
	أرمل	93	%20.67	
التحصيل الدراسي	تعليم متوسط	94	%20.89	450
	جامعي	278	%61.78	
	دراسات عليا	78	%17.33	
المستوى الاقتصادي	مقبول	98	%21.78	450
	متوسط	250	%55.56	
	عالي	102	%22.67	

أظهر الجدول (5) أعلاه أن نسبة الإناث المشاركة في هذا الاستطلاع كانت الأعلى مقارنة بنسبة الذكور، إذ حصلت على نسبة 64,44% وجاءت بالمرتبة الأولى بمجموع 290 تكرارا من أصل 450تكرارًا، ويليها فئة الذكور بالمرتبة الثانية بواقع 160 تكرارًا وبنسبة

35,56%، ويمكن تفسير سبب تَصدُّر نسبة الإناث ترتيب الفئات إلى أن العنف الأسري كثير ما يتركز على العنف ضد المرأة والعنف ضد الطفل، كما أنهذه الموضوعات تحتل أهمية كبيرة عند النساء أكثر من الذكور، وهذا ما يجعل النساء هم الأكثر اهتمامًا بتناول الموضوعات التي تتعلق بالعنف الأسري والجرائم الإلكترونية.

بينما جاء نسبة المشاركين في المرحلة العمرية في المرتبة الأولى للسن من 31- 40سنة بنسبة 48%، ويليهم 41-50 سنة بنسبة 26,22%، ويمكن تفسير ذلك أن هذه المرحلة العمرية هي الأكثر تعرضًا للعنف الأسري، وأيضًا الأكثر اهتمامًا؛ لأن المرأة في هذا السن هي الأكثر انشغالا بمشكلات الطفل والعنف المنزلي، فهو يُعد الأعلى في الاهتمام بقضايا العنف الأسري.

بينما جاء نسبة المشاركين في الحالة الاجتماعية في المرتبة الأولى للحالة الاجتماعية متزوج بنسبة 41.56%، ويليها في المرتبة الثانية مطلق بنسبة 23.33%، ويليهم في المرتبة الثالثة أرمل بنسبة 20.67%، وجاء أعزب في المرتبة الأخيرة بنسبة 14.44%. بينما جاء نسبة المشاركين في التحصيل الدراسي في المرتبة الأولى للتعليم الجامعي بنسبة 61.78%، ويليهم في المرتبة الثانية التعليم متوسط بنسبة 20.89%، وفي المرتبة الأخيرة الدراسات العليا 17.33%. بينما جاء نسبة المشاركين في المستوى الاقتصادي في المرتبة الأولى لمتوسط بنسبة 55.56%، ويليها في المرتبة الثانية عالي بنسبة 22.67%.

- **الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (النوع والعمر والحالة الاجتماعية والتحصيل الدراسي والمستوى الاقتصادي) وحرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية.**

ولاختبار صحة الفرض الأول تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحليل التباين لأفراد العينة تبعا لخصائصهم الديموغرافية وحرصهم على متابعة المواقع الالكترونية وفيما يلي توضيح ذلك:

1- تبعًا للنوع:

جدول(6) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف النوع

النوع	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
ذكور	160	2.28	.827
إناث	290	2.23	.821

جدول(7) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق في حرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية تبعًا لاختلاف النوع

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.091	1	0.091	0.135	0.714	غير دالة
داخل	303.589	448	0.678			
مجموع	303.680	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف النوع (ذكور أو إناث) في حرصهم على متابعة المواقع الالكترونية، حيث بلغت قيمة ف (0.135) عند مستوى دلالة (0.714) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (النوع) وحرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية.**

2- **تبعًا لاختلاف العمر**

جدول(8) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف العمر

العمر	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
20- 30سنة	80	2.31	0.84
31- 40 سنة	216	2.31	0.82
41-50 سنة	118	2.30	0.82
51- فأكثر	36	2.31	0.86

جدول(9) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق في حرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية تبعًا لاختلاف العمر

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.017	3	0.006	0.009	0.999	غير دالة
داخل	303.663	446	0.681			
مجموع	303.680	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف العمر في حرصهم على متابعة المواقع الالكترونية، حيث بلغت قيمة ف (0.009) عند مستوى دلالة (0.999) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما

يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (العمر) وحرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية.**

3- **تبعًا للحالة الاجتماعية:**

جدول(10) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
اعزب	65	2.32	0.83
متزوج	187	2.30	0.83
مطلق	105	2.29	0.83
ارمل	93	2.32	0.81

جدول (11) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق في حرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية تبعًا لاختلاف الحالة الاجتماعية

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.088	3	0.029	0.043	0.988	غير دالة
داخل	303.592	446	0.681			
مجموع	303.680	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف الحالة الاجتماعية و حرصهم على متابعة المواقع الالكترونية، حيث بلغت قيمة ف (0.043) عند مستوى دلالة (0.988) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (الحالة الاجتماعية) وحرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية.**

4- تبعًا للتحصيل الدراسي:

جدول (12) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
تعليم متوسط	**94**	2.30	0.83
جامعي	**278**	2.31	0.82
دراسات عليا	**78**	2.29	0.84

جدول(13) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق في حرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية تبعًا لاختلاف التحصيل الدراسي

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.029	2	0.015	0.021	0.979	غير دالة
داخل	303.651	447	0.679			
مجموع	303.680	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف التحصيل الدراسي و حرصهم على متابعة المواقع الالكترونية، حيث بلغت قيمة ف (0.021) عند مستوى دلالة (0.979) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (التحصيل الدراسي) وحرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية.

5- تبعًا للمستوى الاقتصادي

جدول (14) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف المستوى الاقتصادي

المستوى الاقتصادي	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
مقبول	98	2.28	0.81
متوسط	250	2.30	0.83
عالي	102	2.35	0.82

جدول (15) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق في حرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية تبعًا لاختلاف المستوى الاقتصادي

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.325	2	0.162	0.239	0.787	غير دالة
داخل	303.355	447	0.679			
مجموع	303.680	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف المستوى الاقتصادي و حرصهم على متابعة المواقع الالكترونية، حيث بلغت قيمة ف (0.239) عند مستوى دلالة (0.787) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (المستوى الاقتصادي) وحرص المبحوثين على متابعة المواقع الالكترونية.**

– **الفرض الثاني**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (النوع والعمر والحالة الاجتماعية والتحصيل الدراسي والمستوى الاقتصادي) وآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف.

ولاختبار صحة الفرض الثاني تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحليل التباين لأفراد العينة تبعا لخصائصهم الديموغرافية وآرائهم في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف وفيما يلي توضيح ذلك:

1- **تبعًا للنوع:**

جدول(16) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف النوع

النوع	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
ذكور	160	2.441	0.256
إناث	290	2.452	0.257

جدول(17) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف النوع

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.012	1	0.012	0.177	0.674	غير دالة
داخل	29.546	448	0.066			
مجموع	29.557	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف النوع (ذكور أو إناث) في آرائهم في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف ، حيث بلغت قيمة ف (0.177) عند مستوى دلالة (0.674) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (النوع) وأراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف.**

2- **تبعًا لاختلاف العمر**

جدول (18) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف العمر

العمر	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
20- 30سنة	80	2.452	0.258
31- 40 سنة	216	2.448	0.257
41-50 سنة	118	2.447	0.259
51- فأكثر	36	2.444	0.245

جدول(19) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف العمر

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.002	3	0.001	0.009	0.999	غير دالة
داخل	29.556	446	0.066			
مجموع	29.557	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف العمر في آرائهم في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف ، حيث بلغت قيمة ف (0.009) عند مستوى دلالة (0.999) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (العمر) وأراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف .**

3- **تبعًا للحالة الاجتماعية**

جدول (20) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
اعزب	65	2.456	0.260
متزوج	187	2.457	0.257
مطلق	105	2.442	0.257
ارمل	93	2.431	0.254

جدول(21) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف الحالة الاجتماعية

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.047	3	0.016	0.238	0.870	غير دالة
داخل	29.510	446	0.066			
مجموع	29.557	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف الحالة الاجتماعية و آرائهم في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف ، حيث بلغت قيمة ف (0.238) عند مستوى دلالة (0.870) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (الحالة الاجتماعية) وأراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف.**

4- **تبعًا للتحصيل الدراسي:**

جدول(22) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
تعليم متوسط	94	2.434	0.254
جامعي	278	2.450	0.258
دراسات عليا	78	2.457	0.256

جدول(23) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف التحصيل الدراسي

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.026	2	0.013	0.198	0.820	غير دالة
داخل	29.531	447	0.066			
مجموع	29.557	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف التحصيل الدراسي و آرائهم في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف، حيث بلغت قيمة ف (0.198) عند مستوى دلالة (0.820) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (التحصيل الدراسي) وأراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف .**

5- **تبعًا للمستوى الاقتصادي**

جدول (24) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف المستوى الاقتصادي

المستوى الاقتصادي	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
مقبول	98	2.442	0.265
متوسط	250	2.444	0.251
عالي	102	2.465	0.261

جدول (25) تحليل التباين (L S D) لدلالة الفروق لآراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف تبعًا لاختلاف المستوى الاقتصادي

الفروق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" F	الدلالة Sig	نوع الدلالة
بين المجموعات	0.039	2	0.020	0.296	0.744	غير دالة
داخل	29.518	447	0.066			
مجموع	29.557	449				

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث تبعًا لاختلاف المستوى الاقتصادي و آرائهم في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف، حيث بلغت قيمة ف (0.296) عند مستوى دلالة (0.744) وهذه القيمة أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ وهو ما يشير إلى صحة الفرض الذي ينص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص أفراد العينة الديموغرافية (المستوى الاقتصادي) وأراء المبحوثين في معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف.

جدول (26) مدى متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية

مدى متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية	ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نادرًا	30	%6.67	2.50	.6198
أحيانًا	165	%36.67		
دائمًا	255	%56.67		
الإجمالي	450	%100		

توضح بيانات هذا الجدول (26) تَصدُّر فئة دائمًا مُقدمة الفئات التي تقيس مدى متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية بنسبة بلغت 56.67%، يليها فئة أحيانا بنسبة بلغت 36.67%، في حين احتلت فئة نادرًا المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 6.67%، وقد بلغ المتوسط الحسابي 2.50، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري (.6198)، وتعكس هذه النتائج اعتماد المبحوثين بشكلٍ كبيرٍ على المواقع الإلكترونية، وتدل إحصائيًا على أن المُعدَل العام لمدى المتابعة عند المبحوثين يميل إلى المتابعة دائمًا. وهذا يتفق مع دراسة (عبد ربه، 2020) التى تدل على كثرة متابعة الجمهور المصري لذلك النوع من القضايا.

- **الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مدى متابعة المبحوثين للمواقع الالكترونية وحرصهم على مدى متابعة الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الالكترونية.**

وللإجابة عن الفرض الثالث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لآراء المبحوثين بين متابعتهم للمواقع الالكترونية وحرصهم على مدى متابعة الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الالكترونية كالآتي:

جدول رقم (27) معامل ارتباط بيرسون بين مدى متابعة المبحوثين للمواقع الالكترونية وحرصهم على مدى متابعة الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الالكترونية

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة Sig
متابعة المبحوثين لقضايا العنف الأسري عبر المواقع الالكترونية	.677**	.001
متابعة الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الالكترونية		

يتضح من الجدول السابق: وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01 بين (متابعة المبحوثين لقضايا العنف الأسري عبر المواقع الالكترونية) وبين (متابعة الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الالكترونية).

جدول (28) عدد الساعات التي يقضيها المبحوثون في استخدام المواقع الإلكترونية يوميًا

عدد الساعات التي يقضيها المبحوثون في استخدام المواقع الإلكترونية يوميًا	ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من ساعة.	65	%14.44	2.131	0.6353
من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات.	261	%58		
ثلاث ساعات فأكثر.	124	%27.56		
الإجمالي	450	%100		

توضح بيانات هذا الجدول تَصدُّر فئة من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات مقدمة الفئات التي توضح عدد الساعات التي يقضيها المبحوثون يوميًا في استخدام المواقع الإلكترونية بنسبة بلغت 58%، يليها فئة ثلاث ساعات فأكثر في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 27.56%، في حين احتلت فئة أقل من ساعة المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 14.44%، وقد بلغ المتوسط الحسابي 2,131، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.6353).

جدول (29) مدى حرص المبحوثين على متابعة مضامين الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الإلكترونية

مدى حرص المبحوثين على متابعة مضامين الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الإلكترونية	ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نادرًا	92	20.44%	2.328	0.794
أحيانًا	118	26.22%		
دائمًا	240	53.33%		
الإجمالي	450	%100		

توضح بيانات هذا الجدول تَصدُّر فئة دائمًا مقدمة الفئات التي توضح مدى حرص المبحوثين على متابعة مضامين الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الالكترونية بنسبة بلغت 53.33%، بينما جاءت فئة أحيانًا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 26.22%، في حين احتلت فئة نادرًا في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 20.44%، وقد بلغ المتوسط الحسابي 2.328، بينما بلغ الانحراف المعياري (0.794).

تحديد أنواع العنف الأسري التي تتناولها الصحف الإلكترونية:

عند سؤال المبحوثين عن أكثر أنواع العنف الأسري التي تم تناولها في الصحف الإلكترونية تباينت آراء المبحوثين من الذكور والإناث واختلفت النسب المئوية لأنواع العنف الأسري، حيث تُركَت لهم الحرية في اختيار أكثر من نوع من أنواع العنف، ولم يتم تقييدهم باختيار نوع واحد، وقد تم حساب النسب المئوية بناءً على مقارنتها بالنسبة الكلية للذكور أو الإناث أو النسبة الكلية للعينة، وفيما يلي توضيح الآراء والنسب في الجدول التالي:

جدول (30) أنواع العنف الأسري التي تتناولها الصحف الإلكترونية وفقًا للنوع متعدد الاستجابات ن= 450

أنواع العنف / النوع	ذكر		أنثي		الإجمالي		المرتبة
	ك	%	ك	%	ك	%	
1) الاعتداء الجسدي	115	%71.88	195	%67.24	310	%68.89	1
2) التخويف	110	%68.75	175	%60.34	285	%63.33	2
3) الإكراه والتهديد	95	%59.38	164	%56.55	259	%57.56	3
4) العنف الجنسي	58	%36.25	182	%62.76	240	%53.33	4
5) اعتداء لفظي	62	%38.75	83	%28.62	145	%32.22	5
6) الاستغلال الاقتصادي والمالي	27	%16.88	85	%29.31	112	%24.89	6
7) عزل	30	%18.75	63	%21.72	93	%20.67	7
جملة من سئلوا	160		290		450		

يتضح من الجدول السابق: أن (الاعتداء الجسدي) جاء في مقدمة أنواع العنف التي تتناولها الصحف الإلكترونية من وجهه نظر المبحوثين بنسبة (68.89%)، وجاء (التخويف) في الترتيب الثاني بنسبة (63.33%)، وجاء(الإكراه والتهديد) في الترتيب الثالث بنسبة (57.56%)، و(العنف الجنسي) في الترتيب الرابع بنسبة (53.33%)، و(الاعتداء اللفظي) في الترتيب الخامس بنسبة (32.22%)، بينما جاء (الاستغلال الاقتصادي والمالي) في الترتيب السادس بنسبة (24.89%)، وجاء في الترتيب الأخير (عزل) بنسبة (20.67%)، جاء الاعتداء الجسدي في المقام الأول؛ حيث يستغل الطرف الأقوى الضعف الجسدي للطرف المعنف بهدف السيطرة عليه وإخضاعه.

- **الفرضية الرابع:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف وحرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية.

لاختبار الفرضية الرابعة تم حساب معامل **اختبار F** ، وحساب تحليل الانحدار الخطي البسيط بطريقة enter، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (31) تحليل نتائج الانحدار للفرض الثاني بحساب معامل الانحدار البسيط لمعالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف وحرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية

معامل الارتباط R (ر)	نسبة المشاركة R2(2ر)	قيمة F	دلالة F	النموذج	معامل الانحدار بيتا β	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	دلالة (ت)
.436	.190	104.92	.000	الثابتA	2.135	0.032	65.720	0.000
				معالجة المواقع الإلكترونية الاخبارية المصرية b_1X	0.136	0.013	10.243	0.000

يتضح من الجدول السابق مايلي:

- أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (ف) البالغة (**104.92**) بدلالة (**.000**)، مما يدل على تأثير (معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف) على (حرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية).
- بالنظر إلى معامل ارتباط بيرسون R نجد أن قيمة معامل الارتباط بين معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف) و (حرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية) قد بلغ (43.6%) وهو ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى أقل من (0.05)، ويشير ذلك لوجود علاقة طردية قوية بين (معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف) و (حرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية).
- وبالنظر إلى معامل التحديد (ر2) R2. نجد أن (معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف) تفسر **19%** من التباين الحاصل في (حرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية) ، وأن الباقي يرجع إلى عوامل أخري.
- أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة الميل (بيتا) تساوي (0.136) وله دلالة معنوية إذ أن مستوى معنوية الميل تساوي (0.000) أقل من مستوى (0.05).
- نلاحظ أن الانحدار موجب، أي هناك علاقة طردية، أي كلما تحسن (معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف) بقيمة وحدة واحدة أدت إلى (حرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية) ب 13.6%، وهذا ما يوضح مدى مساهمة وتأثير معالجة الصحف الالكترونية بشكل أفضل على حرص الجمهور لمتابعة هذه الصحف.

- **الفرض الخامس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول أنواع قضايا العنف الأُسري والجرائم الإلكترونية التي تتابعها عينة الدراسة على هذه المواقع.**

وللإجابة عن الفرض الخامس تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنسب المئوية لجميع أنواع قضايا العنف الأسري (عددهم 7 قضايا) للذكور والإناث وتم استخراج قيمة "ت" لمعرفة دلالة الفروق بين الذكور والإناث في متابعة أنواع القضايا، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول(32) الفروق بين الذكور والإناث حول أنواع قضايا العنف التي يتابعها المبحوثين

أنواع القضايا	النسبة المئوية للذكور%	النسبة المئوية للإناث%
1) العنف ضد الأطفال	%94.38	%93.79
2) العنف ضد المرأة	%68.75	%91.38
3) زواج القاصرات	%48.13	%54.83
4) الزواج المبكر	%51.88	%55.52
5) الجرائم الالكترونية	%56.88	%64.48
6) الطلاق التعسفي	%42.50	%64.83

7) الزواج العرفي	%76.25	%78.62
المتوسط الحسابي	.62	.72
الانحراف المعياري	.18	.16
قيمة ت	2.72	
الدلالةSig	.034	
نوع الدلالة	دالة إحصائيًا	

يتضح من الجدول السابق أن:

- اختلاف المتوسط الحسابي للنسب المئوية لقضايا العنف السبعة التي تم سؤال المبحوثين عنها، فيتضح أن متوسط النسب المئوية للذكور (.62) ومتوسط النسب المئوية للإناث (.72).
- إن قيمة "ت" جاءت (2.72) وهي دالة عند (.034) وهي أقل من (0.05) مما يعد مؤشرًا على دلالة الفروق بين الذكور والإناث .
- وربما يرجع ذلك إلى اختلاف اهتمامات الذكور عن الإناث في متابعة القضايا، فنجد إن بعض القضايا متقاربة جدًا في النسب المئوية مثل (العنف ضد الأطفال أو الزواج المبكر أو الزواج العرفي)، والبعض الآخر نجد أن النسب متفاوتة بدرجة كبيرة مثل قضايا (العنف ضد المرأة، والطلاق التعسفي).

جدول (33) رأى المبحوثين في تناول الصحف الإلكترونية لأحداث العنف وفقًا للنوع

الاستجابة / العبارات	موافق		محايد		معارض		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
موضوعية وغير متحيزة في تناولها لموضوعات العنف	302	%67.11	120	%26.67	28	%6.22	2.09	0.42
تتناول قضايا العنف التي تمس اهتمامات الجمهور	255	%56.67	142	%31.56	53	%11.78	2.61	0.60
تحترم خصوصية الأفراد	61	%13.56	367	%81.56	22	%4.89	2.45	0.70
تنشر بيانات ومعلومات دقيقة عن الأحداث	320	%71.11	119	%26.44	11	%2.44	2.69	0.51
تقدم تغطية حيه عن أحداث العنف من موقعها	184	%40.89	170	%37.78	96	%21.33	2.20	0.77
تناقش الأحداث بدرجة عالية من المصداقية	338	%75.11	91	%20.22	21	%4.67	2.70	0.55

يتضح من الجدول السابق: أن عبارة (تناقش الأحداث بدرجة عالية من المصداقية) جاءت فى مقدمة تناول الصحف الإلكترونية لأحداث العنف وفقًا للنوع التغطية من وجهة نظر

المبحوثين بنسبة(75.11%)، بينما جاءت في المركز الثاني عبارة (تنشر بيانات ومعلومات دقيقة عن الأحداث) بنسبة (71.11%)، وجاءت في المركز الثالث عبارة (موضوعية وغير متحيزة في تناولها لموضوعات العنف)، بينما احتلت المركز الأخير عبارة (تحترم خصوصية الأفراد) بنسبة (13.56%)، وهذا يوضح اهتمام الصحف بتناول الموضوعات التي تتناول العنف الأسري والجرائم الإلكترونية بشكلٍ عالٍ يتصف بالدقة والحيادية والمصداقية، بالإضافة إلى عدم مراعاة الجانب الخاص باحترام خصوصية الأفراد.

يتضح من خلال ماسبق حيادية الصحف عينة الدراسة حياديتها في تناولها لمعالجة الصحف للعنف الأسري والحد من الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصريحيث جاءت في متوسط حسابي بنسبة(2.09) وانحراف معياري (0.42).

نتائج الدراسة:

- بينت النتائج أن نمط أخبار عاجلة جاء في المرتبة الأولى على مواقع عينة الدراسة، إذ كانت نسبته (36,01%) في التركيز عليه كنمط صحفي في تناول قضايا العنف الأسري.
- بينت النتائج حول نمط الحدث الصحفي جاء في المرتبة الأولى على مواقع عينة الدراسة، إذ كانت نسبته (25%) في التركيز عليه كنمط صحفي في تناول قضايا الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالعنف الأسري.
- يوجد اهتمام من قبل الصحفيين للمواقع الإلكترونية عينه الدراسة بتناول قضايا العنف الأسري، وذلك من خلال إجراءات الدولة للحد من العنف الأسرى من خلال سن القوانين والتشريعات التي تُحِد من العنف الأسرى والجرائم الإلكترونية المتعلقة بها، ثم تناولت الصحف اهتمام السياسيين والمفكرين بوضع سياسات للحد من الظواهر المتعلقة العنف الأسرى والجرائم الإلكترونية فى المجتمع المصرى.
- ثبت إحصائيا وجود علاقة ارتباطية بين اتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في المواقع الإلكترونية عينة الدراسة مع مدى تناول المواقع الإلكترونية الإخبارية المصرية لقضايا العنف الأسري في المجتمع المصري، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة بين مدى تناول المواقع الإلكترونية الإخبارية لقضايا العنف الأسري في المجتمع المصري ونجاح المعالجة الصحفية في المواقع الإلكترونية الإخبارية لقضايا العنف الأسري في الحد من الجرائم الإلكترونية.
- اظهرت نتائج البحث وجود سبعة أنواع لقضايا العنف الأسرى، ويفضل المبحوثون في المعالجة الصحفية التي جرت لهم فيما تناولته المواقع الإلكترونية، فقد جاء الاعتداء الجسدي في مقدمة اهتمام المبحوثين عينه الدراسة، وجاء اهتمام الذكور أعلى نسبة فى كلٍ من: (الاعتداء الجسدي، والتخويف، والإكراه، والتهديد)؛ حيث إنهم هم الفئة الأكثر

استخدامًا لأساليب: (الاعتداد الجسدى، والتخويف، والإكراه)، بينما اهتمت الإناث بقضايا: (العنف الجنسي، والاستغلال الاقتصادي والمادي، والعزل).

- حيادية الصحف عينة الدراسة حياديتها في تناولها لمعالجة الصحف للعنف الأسري والحد من الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري حيث جاءت في متوسط حسابي بنسبة(2.09) وانحراف معياري (0.42).
- يوجد علاقة طردية، أي كلما تحسن (معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف) بقيمة وحدة واحدة أدت إلى (حرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية) ب 13.6%، وهذا ما يوضح مدى مساهمة وتأثير معالجة الصحف الالكترونية بشكل أفضل على حرص الجمهور لمتابعة هذه الصحف.
- يوجد علاقة طردية قوية بين (معالجة الصحف الالكترونية لأحداث العنف) و (حرص المبحوثين لمتابعة الجرائم الإلكترونية).
- يوجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01 بين (متابعة المبحوثين لقضايا العنف الأسري عبر المواقع الالكترونية) وبين (متابعة الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الالكترونية).

التوصيات:

- ضرورة خلق توازن في المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري، وعدم اقتصارها على حالات التي تظهر بشكل عام بإطار محدد، بل توصي الدراسة أن تكون المُعالجة الصحفية لهذه القضايا شاملة للحالات التي لا يتم الابلاغ عنها.
- ضرورة اهتمام الصُحف بالتوعية الأسرية والمجتمعية لقضايا العنف الأسري والجرائم الإلكترونية المتعلقة بها وكيفية الوقاية منها.
- ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة وتعميمها على المجتمع.
- ضرورة احترام الخصوصية لدى الأفراد؛ وذلك بهدف تشجيع الأُسر على الإبلاغ عن قضايا العنف الأسري واظهارها، والعمل على الحد من تعرضهم للعنف الأُسري داخل المجتمع المصري، وعدم الانتظار لحدوث جرائم قتل.

مراجع الدراسة:

- ابن جنان، عدلات، شارف، جميلة (2017): **العنف الأسري والتوافق النفسي لدى المراهقين دراسة ميدانية**، مجلة التنمية البشرية، (٧)، جامعة وهران.
- ابن منظور(1979): **لسان العرب**، ج4، القاهرة، دار المعارف.
- أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (١٩٩٦): **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، دار الكتب العلمية، (١/٣٢١).
- أبو زهرة، محمد (2008): الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي.
- أبو زيد، وفاء هاني عمر (2020): **"معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية لقضايا الجريمة دراسة تحليلية مقارنة"**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية (غزة) ، كلية الآداب.
- الإسكندراني، أيمن أحمد آنسي (2023): **"الفقر والعنف الأسري في المناطق العشوائية: دراسة ميدانية"**، المجلة العلمية بكلية الآداب، (51)، جامعة طنطا، كلية الآداب، قسم الإعلام، 503-538.
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب: **المفردات في غريب القرآن**، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت.
- البحيري، شيرين عبد الحفيظ عبد القادر (2023): **دور الإعلام الرقمي في تعزيز الأمن السيبراني ومكافحة التهديدات والجرائم السيبرانية**، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلام، (25)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 47-85.
- بن زكريا، أبو الحسن أحمد بن فارس (2008): **معجم مقاييس اللغة**، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- بوعروج، محمد نجيب (2023): **الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، (1)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 1-18.
- الثقفي، إبراهيم بن محمد (2021): **المعالجة الصحفية لقضايا مجموعة العشرين في ضوء رؤية المملكة 2030م**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (76)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1-46.
- جاسم، محمد عبد الحميد& سكر، إسكندر (2024): **دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر التوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية: دراسة تحليلية لصفحة وزارة الداخلية / محافظة الأنبار**، مجلة الدراسات المستدامة، 6(1)، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، 331-350.
- الجاسور، ناظم عبد الواحد (2008): **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، بيروت، دار النهضة العربية.
- الجزار، هبه أشرف محمود (2020): **"أثر معالجة الصحف الإلكترونية على تشكيل معارف واتجاهات الشباب المصرى نحو الجرائم الإلكترونية: دراسة تحليلية ميدانية"**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة.
- الجمالية، مجد محمد حسين (2022): **"العوامل المؤثرة في أنماط الجريمة الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي"**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا.
- الجناحية، سيف نواف فالح (2023): **"دراسة العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية في الأردن: دراسة نوعية"**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، كلية الدراسات العليا.
- الحسيني، عمار عباس (2017): **جرائم الحاسوب والإنترنت الجرائم المعلوماتية**، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت – لبنان.
- الدويري، فراس عقيل علي (2023): **"دور خصائص البيانات الضخمة في الحد من الجرائم الإلكترونية من خلال استراتيجية الأمن السيبراني في: جهاز الأمن العام الأردني"**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.

- الراشدة، علاء زهير عبد الجواد (2011): **اتجاهات الطلبة نحو ظاهرة العنف المدرسي دراسة ميدانية تحليلية في علم الاجتماع التربوي**، أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الإنسانية، 27(2)6، جامعة اليرموك، الأردن.
- الراوي، محمد البيومي الراوي بهنسي (٢٠١٦): **العنف الأسري أسبابه وآثاره وعلاجه في الفقه الإسلامي**، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية،32(9)، جامعة الأزهر.
- رجب، سها عيد (2023): **الجرائم الإلكترونية ووعي الشباب بانتهاكها لخصوصية الفرد**، حوليات آداب عين شمس، 51، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 299-332.
- الرحباني، عبير شفيق (2019): **الجرائم الإلكترونية ومخاطرها**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الرواشدة، مصطفى خالد (2024): **سريان القواعد العامة على القوانين الخاصة بالجرائم الإلكترونية نموذجًا**، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (53)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 128-139.
- الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني (1994): **تاج العروس**، دار الفكر العربي، بيروت (٣١ / ٣٨٥).
- زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس: **مقاييس اللغة**، ج1.
- السردي، رهف تيسير (2023): **أطر معالجة الصحف الأردنية اليومية للعلاقات الأردنية الخليجية**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (83)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1-44.
- سلامة، نسرين سيد (2023): **الجرائم الإلكترونية وأثرها على المجتمع**، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، (39)، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 389-422.
- السمان، أسماء عبد الراضي (2023): **"أطر معالجة الحرب الروسية الأوكرانية فى خطاب مواد الرأى بالصحف المصرية القومية": دراسة حالة على صحيفة أخبار اليوم**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (82)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 503-548.
- صلاح الدين، رهام محمد (2020): **رصد جرائم الإعلام الإلكتروني كما تعكسها الدراما المصرية في الفترة من عام 2016م وحتى عام 2020م**، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، 31، جامعة الأهرام الكندية، 594-639.
- صندوق الأمم المتحدة في ليبيا (2019): **تقرير حملة ١٦ يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، العنف الأسري وآثاره على الفرد والأسرة والمجتمع**، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩م، للاسترجاع https://hunalibya.com/
- عبد الرحمن، فاتن (2017): **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل معارف واتجاهات المغتربين المصريين نحو قضايا الإرهاب في مصر خلال عام 2015م دراسة في إطار نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام**، المجلة العربية للإعلام والاتصال، (17)، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، 159-204.
- عبد ربه، هيثم محمد محمد (2020): **"تناول المواقع الإلكترونية للصحف المصرية لقضايا العنف الأسري: دراسة تحليلية وميدانية"**، رسالة دكتوراه ، جامعة سوهاج، كلية الإعلام، قسم الإعلام.
- عسيري، عهود محمد أحمد (2022): **المعالجة الصحفية للأزمات المفهوم، المبادئ وآليات التطبيق**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (81)1، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 609-621.
- العصامي، هالة فوزي عبد الفتاح (2023): **الآليات التربوية والتشريعية والإعلامية لحماية الطفل من العنف الأسري من وجهة نظر الخبراء**، مجلة التربية، (197)3، كلية التربية، جامعة الأزهر، 403-450.
- العلاف، عبد الله بن أحمد (2019): **العنف الأسري وآثاره على الأسرة والمجتمع**، المكتبة الشاملة الذهبية.
- علي، إيمان (30 مايو 2023م): **دراسة ترصد بالإحصائيات أهمية طرح العنف الأسري على مائدة الحوار الوطني**، اليوم السابع، https://www.youm7.com
- العميري، مطلق سعد (2024): **استراتيجيات الإعلام الإلكتروني في الكويت تجاه الأمن السيبراني**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 42(165)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 11-42.

- الفراجي، علاء الدين أحمد خليفة، ربابعة، محمد أحمد حسن (2018): **واقعية البرامج الحوارية الدينية وعلاقتها بالثقافة الدينية: دراسة ميدانية على الشباب الجامعي العربي وفق نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام**، المجلة العربية للإعلام والاتصال، (20)، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، 253-280.
- الفرساني، أشواق إبراهيم أحمد & الزهراني، بشرى علي يحيي (2023): **الخصائص السيكومترية المقياس العنف الأسري في مدينة جدة**، مجلة الخدمة النفسية، (16)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 232-255.
- فودة، محمد صبحي محمد (2022): **أطر معالجة الصحف الإلكترونية العربية والأجنبية للموقف المصري من الاعتداء الإسرائيلي على غزة مايو 2021م" دراسة تحليلية**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (80)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 299-367.
- الكلابي، مصطفى راشد عبد الحمزة الكلابي (2021): **ذاتية الإثبات في جرائم العنف الأسري**، مجلة العلوم القانونية والسياسية،10(1)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق.
- لخضر، حرز الله محمد (2023): **جرائم الإنترنت وتحديات الأمن السيبراني دراسة في متغيرات الجريمة ومقارباتها العلاجية**، مجلة المفكر، 18(1)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،503-520.
- مبروك، فاطمة & ذيب، محمد (2023): **الجرائم المستحدثة: ضبط المفهوم وتحديد الأنماط**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 7(1)، جامعة عمار ثليجي الأغواط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 832-850.
- محمد، أحمد جعفر أحمد (2022): **علاقة الجرائم الإلكترونية بالأداء المهني للصحفيين المصريين**، مجلة كلية الآداب، (63)3، جامعة سوهاج، 467-488.
- محمود، دعاء فكرى عبد الله (2018): **معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لجريمة خطف الأطفال ودورها في توعية ربة الأسرة: دراسة تحليلية وميدانية**، مجلة البحوث الإعلامية، ع50، كلية الإعلام بالقاهرة، جامعة الأزهر، 405-452.
- مركز التنمية والدعم والإعلام(يوليو 2023): **مرصد العنف ضد النساء**، مؤسسة مصرية تدعم حرية الرأى والتعبير.
- المزوري، عدي سليمان (2015): **المواجهة التشريعية لجرائم العنف الأسري في إقليم كردستان العراق ـ دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون رقم 8 لسنة ٢٠١١م**، مجلة المُحقِق الحالي للعلوم القانونية والسياسية،7(4)7 ،كلية القانون، جامعة بابل.
- المزوغي، إبتسام سالم (2017): **العنف الأسري ضد الأطفال**، مجلة كلية الآداب، (1) 2، جامعة الزاوية.
- مصطفى، إبراهيم، الزيات، أحمد، عبد القادر، حامد، النجار، محمد (1972): **المعجم الوسيط**، ط ٢، ج١-٢، اسطنبول، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشروالتوزيع.
- منخرفيس، يمينة (2023): **الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ذات الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 16(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 1299-1313.
- المومني، بلسم (١١ أغسطس ٢٠٢١): **ما هي آثار العنف الأسري على الفرد والمجتمع**، موقع بنيان، للاسترجاع https://bunean.com/
- النواوي، ميار أسامة محمد (2021): **"العوامل المؤثرة في معالجة صحافة الحوادث لقضايا العنف ضد المرأة والطفل: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال"**، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم الإعلام.
- الهادي، هيام محمد (2020): **تعرض المراهقين للجرائم الإلكترونية عبر وسائل الإعلام الرقمي وتأثيرها على إدراكهم للأمن الاجتماعي المصري**، المجلة العربية البحوث الإعلام والاتصال، (30)، جامعة الأهرام الكندية.

- الهديف، مفتاح ميلاد، شتيب، جمعة عبد الحميد أحمد (2022): **الجرائم الإلكترونية**، مجلة التربوي، كلية التربية بالخمس، جامعة المرقب، 141-155.
- واصل، سامي جاد عبد الرحمن (2023): **التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية**، مجلة القانون والتكنولوجيا، 3(1)، الجامعة البريطانية، كلية القانون،13-99.
- Beddoe, L. (2013). **Violence and the media. Understanding violence: Context and practice in the human services**, 65-78.
- Blessing, E. W. A. I. B. E., & IROH, S. I. (2021). **Newspaper Coverage of Domestic Violence against Women in Ebonyi State,** Nigeria from March 2020–January.
- Boukemidja, N. B. (2018). **Cyber Crimes against Women: Qualification and Means. European Journal of Social Sciences**, 1(3), 34-44.
- Chesney-Lind, M., & Chagnon, N. (2017). **Media representations of domestic violence.** In Oxford Research Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice.
- Cullen, P., O'Brien, A., & Corcoran, M. (2019). **Reporting on domestic violence in the Irish media: An exploratory study of journalists' perceptions and practices. Media**, Culture & Society, 41(6), 774-790.
- Ho, H. T. N.,& Luong, H. T.(2022).**Research trends in cybercrime victimization during 2010–2020: a bibliometric analysis.** SN Social Sciences, 2(1), 4.
- Maharjan, N. K. (2021). **Knowledge of Cyber Crime by Electronic Media**. Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry, 12(6).
- Perryman, S. M., & Appleton, J. (2016). **Male victims of domestic abuse: Implications for health visiting practice**. *Journal of Research in Nursing*, *21*(5-6), 386-414.
- Robertiello, G. (Ed.). (2021). **Domestic Violence in News Media, Sexual Harassment and Misconduct: An Encyclopedia**. ABC-CLIO.